الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــــــــــــوع

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية

–دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخـــــــصص نقود ومالية

إعـــــداد الطالب:
عشور أسامة

الأستـــــاذة المشـــــرفة:
د. نسيب أنفال

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكـــرات

قـال تـعـالى:{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ {19} "

سورة النمل الآية 19.

و قال ε :[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد ، كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذ المشرف * نسيب انفال * التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة

التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث ، و لا يفوتني أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

دون نسيان دكاترة و اساتذة جزاكم الله خيرا

شكرا لكم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة والسلام على اشرف المرسلين
سيدالخلق محمد صلى الله عليه وسلم

- بدأنا أكثر من الجد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي و تعب الأيام وخلاصة المشوار بين دفتزني هذا العمل المتواضع .

- إلى منارة العلم و إمام المصطفي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

- إلى ينبوع الحنان الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الدافي .....والدتي العزيزة. وعمدة راسي الذي لم يبخل بشئ من اجلي و دفعني الى الطريق النجاح.... والدي العزيز .

- الى وردة العلم فقيهة اللسان اسطول الوجدان مقارنة بلغة الرجال لروح متفانى في العمل و الجد دكتورة نسيب أنفال بالشكر و العرفان لما عجز اللسان عن تركيب كل كلمة قالها الإنسان .....شكرا.

- الى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي أخي و أختي و زوجها و ابن أختي الغالي و سحر خطيبة تعلو الرؤوس و تجف لها الأبدان .

- الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الابداع الى من تكاتفنا يدا بيد الى اصدقائي وزملائي و أصحابي ... أكرم .بسمة .أيوب .ريم .نور الدين .فيزاء ..... . و غيرهم .

- الى كل افراد اسرتي من الاخوال و الاعمام الى كل فرد من قريب و من بعيد.

- الى من علمونا حروفا من ذهب و كلمات من درر و العبارات من اسمى و اجلى الكلمات في العلم لى من ساهم في انجازي للمذكرة من اساتذة و دكاترة و الذين درسوني و علموني من الابتدائية حتى الجامعة .

- الى كل من اعرفهم و احببتهم .

اهدي لكم ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا .

عشور
اسامة

Http://maomao520.veah.net

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها الإيجابي والسلبي على التنمية الاقتصادية ومن خلال دعمها وجلب التمويل من طرف المؤسسات والوكالات لاستمرارها، لذا يعود إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة الأزمة الاقتصادية في الدول العالم وخاصة البلدان النامية بحكم افتقارها لرؤوس الأموال المساعدة في إنشاء مؤسسات كبيرة.

الكلمات الافتتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–التنمية الاقتصادية–الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

Résumé:

L'étude visait à identifier les petites et moyennes entreprises et leur impact positif et négatif sur l'économie du développement et grâce à l'appui et le financement apporté par les institutions et organismes pour la soutenir, si la création et le soutien aux petites et moyennes entreprises comme l'une des importantes solutions essentielles pour résoudre le problème de la crise économique, dans les pays du monde, en particulier les pays en développement, en raison de leur manque de capital aider à la mise en place de grandes institutions.

MOTS CLES: petites et moyennes entreprises, développement économique, Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes **ANSEJ.**

قائمة الجداول:

الرقم	التسمية	الصفحة
01	جدول تصنيف العمال حسب المجال والمعيار والقياس	12
02	جدول التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق اسيا للمشاريع الصغيرة	14
03	الجدول المعايير الكمية لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الوحدة مليون دج	18
04	الجدول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2003 -2016)	46
05	الجدول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2016 -2006)	48
06	الجدول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة : 2003-2016	55
07	الجدول مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2003)	57
08	الجدول تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002 -2012)	59
09	الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستخدامات خلال الفترة(2002- 2013)	61
10	الجدول مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2002- 2013).	61
11	الجدول معلومات حول ملاحق الفرع الولائي للوكالة ANSEJ	95
12	الجدول الهيكل المالي للتمويل الثنائي	101
13	الجدول الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	102
14	الجدول تطور عدد المشاريع المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 إلى 2016	113
15	الجدول تطور عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 2007 إلى2016	115

16	الجدول عدد المشاريع الممولة في اطار الوكالة حسب صيغ التمويل لسنة 2016	117
17	الجدول تطور تقسيم الموافقات البنكية حسب البنوك	118
18	الجدول تقسيم الموافقات البنكية حسب قطاع النشاط لسنة 2016	120
19	الجدول الشهادات الأهلية حسب القطاع المتراكم في 2015/06/30 صناعة عدد من شهادات الأهلية أصدر عدد من شهادات شهادات المطابقة الأهلية والامتثال صدر مرحلة التأسيس المرحلة التمديد	123
20	جدول المشاريع الممولة من قبل قطاع النشاطات من طرف ANSEJ إلى غاية 2015/06/30	124
21	الجدول يمثل قطاعات نشاطات وعدد من المشاريع الممولة للرجال و النساء من طرف ANSEJ 2015/2014	125
22	الجدول يمثل تطور مؤشرات الاداء المراكز التسيير 2015/2014	126
23	الجدول يمثل توزيع المشاريع يرافقه مراكز تسهيل حسب قطاع النشاط	127
24	الجدول يمثل تطور المؤسسات المستضافة وعدد المؤسسات المنشأة	127
25	الجدول يمثل المشاريع الممولة من قبل الصناعة المتراكمة (31/12/2015)	129
26	الجدول يمثل قطاعات النشاطات على مجموع الشهادات الاهلية و الامتثال التي سلمت سنة 2015/2014	130
27	الجدول يمثل قطاع الخدمات والمشاريع الممولة للرجال و النساء 2016-2015	131
28	جدول يمثل مشروع ممول من خلال قطاع النشاطات المتراكمة 2014/12/31	132

قائمة الأشكال

العدد	التسمية	الصفحة
1	الشكل يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة	96
2	الشكل يمثل تطور عدد المشاريع المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 إلى 2016	114
3	الشكل يمثل تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 إلى 2016	116
4	الشكل يمثل نسب التمويلات البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الثلاثي عن طريق الوكالة لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية بسكرة لسنة 2013.	121
5	الشكل عدد المؤسسات المنشأة من قبل الوكالة من إجمالي المؤسسات الناشطة خلال الفترة 2007-2016	122

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	I
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال	III
فهرس المحتويات	IV
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيـــــــد:	8
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	9
أولا: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
ثانيا: تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	12
ثالثا: العناصر التي تكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	19
المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	20
أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
ثالثا: مميزات و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة المتوسطة	27
أولا: صعوبات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
ثانيا: الحلول المقترحة للصعوبات	34
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
المطلب الاول: التصنيف القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة:	38
المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	39
المطلب الثالث: التصنيف حسب طبيعة المنتجات	41
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42

المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
المطلب الثاني: دلالات وإحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	46
المطلب الثالث: الهيئات المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
أولا : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	50
ثانيا :الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
ثالثا :المؤسسات المالية المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
المبحث الثالث: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	54
المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	54
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام	55
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة	56
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	58
ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية	60
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني: الإطار العام للتنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد:	67
المبحث الأول: الإطار العام للتنمية الاقتصادية	68
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	68
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	68
ثانيا: مفهوم التنمية البشرية	69
ثالثا: التنمية المستدامة	70
رابعا: التنمية المستقلة	70
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية	71
أولا: البعد المادي للتنمية الاقتصادية	71
ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية	72
ثالثا: البعد السياسي للتنمية الاقتصادية	72
المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية	73
أولا: تراكم رأس المال	73

ثانيا: التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي	75
ثالثا: اختيار الأسلوب الفني للإنتاج	76
المبحث الثاني: صعوبات واستراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية	77
المطلب الأول: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية	77
المطلب الثاني: صعوبات التنمية الاقتصادية	80
المطلب الثالث: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية	82
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	87
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل	87
المطلب الثاني : المساهمة الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	89
المطلب الثالث : الدور الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد:	93
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	94
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	94
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	95
المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	97
المبحث الثاني: كيفية تمويل المؤسسات المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	98
المطلب الأول: شروط اللجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:	98
المطلب الثاني: أساليب التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	100
المطلب الثالث: إنشاء وتوسيع مؤسسات المتعددة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	104
أولا: استثمار الإنشاء	104
ثانيا : استثمار التوسيع	108
ثالثا: الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية	108

رابعا: مرافقة ومتابعة الشباب أصحاب المشاريع	108
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	111
المطلب الأول:النشاطات الممولة	111
المطلب الثاني: البنوك الممولة	118
خلاصة الفصل	134
الخاتمة	136
قائمة المراجع	141

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهم رافد من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة وكذا المتطورة، ذلك لإنها تشكل مجالا خصبا لتطور مهارات إدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، فهي تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار، بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة طاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة فهي لا تتطلب أمولا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى.

إلا أن هذه المؤسسات تتعرض لعقبات تعيق تطورها، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها على توفير الدعم والتمويل اللازم لانشاءها أو استمرارها، إذا من أهم العقبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدم التمويل من قبلها، فأصحابها عادة لا يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم ضمانات الكافية للحصول على القروض إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها كما أن قلة موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالية.

لذلك فإن الدول المتقدمة سنت تشريعات هدفها من تمكين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الحصول على الدعم المالي والفني تأمين الحوافز الضريبية، والوصول إلى الأسواق لكن في معظم الدول النامية لا تحظى هذه المشروعات إلا بدعم محدود من الحكومة غير أنها تنجح في الاستمرار والنمو بفضل قدرتها على تجديد والتوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق.

لكن الجزائر كغيرها من بلدان العالم أولت أهمية لهذه المؤسسات، وجندت لها كافة الطاقات اللازمة، تقاوم بشكل أحسن لضغوطات الخارجية بفضل قدرتها على تحديد موردها، ونظرا لأهميتها قامت الدولة الجزائرية بإنشاء هيئات لدعمها كالوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة.، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وصندوق الزكاة وكانت هذه الخطوة بمثابة تشجيع الأكيد لها من خلال تسهيلات والمزايا المقدمة وتشجيع إبداع المنتجات الجديدة والمحافظة على طبيعتها، لكن رغم كل هذه القدرات التي تتوفر عليها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة في غياب أشكال ملائمة للدعم والترقية من طرف السلطات العمومية نتيجة وجود عراقيل تعيق مسارها لذا يعد إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة الأزمة الاقتصادية في دول

العالم وخاصة البلدان النامية بحكم افتقارها لرؤوس الأموال المساعدة في إنشاء مؤسسات الكبيرة.

1 -إشكالية الدراسة:

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية يمثل حجر أساس بالنسبة للاقتصاد ولأصحابها، كما يعتبر الأشغال عن طريق وكالة تشغيل الشباب، ومن هذا نبرر ملامح إشكالية الرئيسية والتي يمكن صياغتها كما يلي:

- **كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

ومن أجل صياغة وتبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات المتوسطة والصغيرة وما هي خصائصها؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ أن تمول نشاطات المؤسسات المتوسطة والصغيرة؟

2 -فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

- تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحد الفاصل بين بقاء أو فناء التنمية الاقتصادية لذا يتوجب علينا اجتياز العقبات والمشكلات التمويلية والاقتصادية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها.
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف وكالة تشغيل الشباب ANSEJ تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على إستمراريتها وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم خدمات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

3 -أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة في اختيار الموضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية من أهمها:

- توافق الموضوع مع التخصص نقود وبنوك.
- معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح الحديث العالم كونه مجال حديث في بلادنا.
- العمل على دفع هذا النوع من المؤسسات إلى مستوى أرقى مما هو عليه بواسطة إعداد ظروف ضمن سياسة اقتصادية ومالية محكمة.
- نشر فكر المقاولاتية في المجتمع عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

4 -أهداف الدراسة:

- يكمن الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة توضيح الدور الذي تقوم به وكالة دعم وتشغيل الشباب في مجال دعم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاقتصاد ككل.
- محاولة إبراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح معالم التنمية الاقتصادية بمختلف جوانبها.
- إعطاء لمحة عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب باعتبارها مصدر تمويلي ناجح لمؤسسات مصغرة والصغيرة والمتوسطة.

5 -الأهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم مواضيع الاقتصادية المطروحة على الساحة العالمية، وهي مشكلة التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعمها، خاصة وإن هذا النوع من المؤسسات بدأ يعرف اهتماما ملحوظا في الجزائر بعد انتهاجها لبرامج الدعم الحكومية.

6- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة هذه الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي خاصة عند تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها إضافة إلى بعض المميزات ومعوقاتها، وكذلك عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية بأهم مصادرها وطرقها وكذا مخاطرها، والمنهج التحليلي في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

7- البعد الزمني والمكاني:

تمت هذه الدراسة خلال 2007 إلى 2016 من خلال معرفة آخر نتائج برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ خاصة بعد إصلاحات 2011، الذي أطلق بصفة عامة في الجزائر سنة 1996 أما عن البعد المكاني ونظرا لطبيعة الدراسة، فكانت هذه الأخيرة تخص ولاية بسكرة بالتعرض إلى برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لما يوفر من تمويل ودعم ومرافقة لمشاريع الاستثمارية المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

8- وسائل جمع البيانات:

- لإتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع باللغة العربية.
- الرسائل والدراسات البحثية.
- الملتقيات والمجلات.
- المقالات والمقابلات.
- لوائح والتشريعات.
- نشريات والانترنت.

9- صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم عراقيل والصعوبات:

– صعوبة الحصول على معظم الكتب باللغة العربية أو الأجنبية من مكتبة الكلية بسبب احتكارها من قبل بعض الطلبة لاهتمامهم بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– صعوبة الحصول على وثيقة إجراء الدراسة ميدانية في الوقت المبكر مما أدى إلى ضيق الوقت لإعداد الجزء التطبيقي.

– كون الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من أكثر الهيئات استقطابا للشباب ليس لها الوقت الكافي للتعامل مع الطلبة الباحثين.

10– الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات نذكر ما يلي:

ا–يوسف قريشي، سياسة تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005:

- في هذه الدراسة يهدف الباحث إلى تفسير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودعمها للتنمية الاقتصادية وتحليل تركيب على ضوء الوقوف على أهم محددات التي تفسر بناء هياكلها وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي للاستنتاج والقياس والمقارنة.

ب –خوني رابح، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديا، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم: 25، 28 ماي 2003.

- في هذه الدراسة يهدف الباحثان إلى اقتراح صيغ جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تسليط الضوء على البدائل التي يمكن من خلالها النهوض لتحسين التنمية الاقتصادية في الجزائر.

د– زيدان محمد، الهياكل الآليات الداعمة لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 7، بدون سنة النشر.

- في هذه الدراسة يهدف الباحث إلى الوقوف على المساهمة الفعلية للآليات الداعمة للتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11- هيكلة الدراسة:

تضمن البحث ثلاث فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة فمن خلال الفصل الأول والمعنون بالإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني لأهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث للهيكل التنظيمي وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني والمعنون بـــالتنمية الاقتصادية في الجزائر تم التطرق من خلاله للتنمية الاقتصادية من حيث الماهية و الصعوبات التي تواجهها بالإضافة الى دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

والفصل الثالث المعنون بدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم التطرق من خلاله إلى: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و كيفية تمويل المؤسسات المعتمدة من قبل الوكالة ، بالإضافة إلى دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمهيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــد:

من المعروف ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما، في كافة الدول سواء منها المتقدمة او النامية، نظرا لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني ولما تؤمنه من فرص عمل، لذلك فان الدول المتقدمة سنت تشريعات هدفها تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم المالي والفني، وتامين الحوافز الضريبية، والوصول الى الأسواق.

لكن معظم الدول النامية، لا تحظى هذه المشروعات الا بدعم محدود من الحكومة، غير انها تنجح في الاتمرار والنمو، بفضل قدرتها على التجديد والتوصل الى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطةن تميل بحكم طبيعتها، الى الابتكار الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الإنتاج، شانه في ذلك شأن رأس المال واليد العاملة.

على ان المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدول النامية تواجه تحديات خطيرة، نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، وما تشهده الأسواق المحلية والدولية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية. فالشركات التي تقع في هذه الفئة تقف على عتبة عصر جديد، لان الاتجاهات والاحداث التي لا مفر من تاثيرها العميق على نوعية الحياة، تتوالى بسرعة فائقة. كما ان التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، أصبحت تدخل في مجالات صناعية مختلفة، حاملة معها تغييرات في إدارة الإنتاج والممارسة التجارية. كذلك يشهد هيكل سوق الصادرات الدولية تحولا جذزيا بعد تطبيق اتفاق منظمة التجارة العالمية،صل الى حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الثاني:: **الهيكل التنظيمي واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الثالث: واقع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لازالت الدعامة الأساسية لاقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة و على رأسها الو.م.أ و اليابان, و رغم الانتشار الواسع للكيانات الاقتصادية العملاقة فيها إلا أنها لم تهمل أبدا الدور الكبير و الأساسي الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية المتكاملة, و كذا الأدوار التي يضطلع بها في الجانب الاجتماعي من زيادة في دخل الأفراد و توفير لفرص عمل جديدة بالإضافة إلى تنمية روح المبادرة و العمل الحر.

نهج الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يعد قاصرا على الدول المتقدمة فحسب فالدول النامية أيضا أصبحت تعنى جدا بهذا النوع من المؤسسات و سبل تنميتها و زيادة عددها, خصوصا و أن متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أكثر ملائمة و انسجاما مع واقع الدول النامية فيما يتعلق بقلة الاحتياجات من رأس المال بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات و هو ما يعتبر خيارا مناسبا للدول النامية لإرساء نسيج اقتصادي متنوع في ظل قلة و شح رؤوس الأموال فيها مما يغني عن الالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل إنشاء المؤسسات الكبيرة و ما ينجر عن ذلك من أعباء مالية هي في غنى عنها.

و بالإضافة إلى خاصية ضالة أو انخفاض حجم رأس المال تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و التي تستمد منها أهميتها, فهي تعد أداة جيدة لمواجهة مشكلات البطالة كما تتمتع بقدرة بالغة على جذب المدخرات الصغيرة إلى جانب بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها, كما تعمل على نشر الرفاهية في أرجاء المجتمع و تقلص الفوارق بين الريف و الحضر و غيرها من المزايا و الخصائص التي تجعلها نموذجا مثاليا لنوعية المشروعات التي تنفذها الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة او النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع. وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير،

وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه المعايير(حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم الأجور المدفوعة، حجم الطاقة المستهلكة وحجم العمالة).[1]

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل القاعدة الحقيقية للنسيج الاقتصادي الوطني في كثير من دول العالم المتقدمة منها و النامية, و الدعامة الأساسية لتطوير الصناعات و المؤسسات الكبيرة التي تتواجد معها جنبا إلى جنب للعمل بشكل متكامل, و تزداد أهمية هذه المؤسسات نتيجة للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه على أكثر من صعيد اقتصادي و اجتماعي, كالمساهمة في حل مشكلة البطالة, و تحقيق القيمة المضافة و المساعدة على رفع الناتج الداخلي الخام للبلد, بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة, لذلك نجد أن كثير من الدول, تعمل على تطوير هذا القطاع و تذليل كل الصعوبات التي من شانها أن تحد من نشاط و ديناميكية مؤسساته.

في المقابل نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بديناميكيتها و سرعة تغيرها, مما يطرح صعوبة في تحديد مفهومها و حدودها, لان ما يمكن اعتباره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة زمنية معينة أو في مكان ما, لا يعتبر كذلك في وقت لاحق أو مكان آخر.

أولا: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة صعوبات لتعريفالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة نذكر اهمها:

1- تنوع الأنشطة الاقتصادية: ان تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في احجام المؤسسات ويميزها من فرع لاخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن ان نصنف المؤسسات الاقتصادية كما اسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية الى (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الى آخر لاختلاف الحاجة الحاجة الى العمالة وراس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لاقامة استثمارها او التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات ومخزون...الخ، وتحتاج الى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة،الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية او الخدماتية على الأقل في نفس الدرجة، اما

1 -جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .Gestion des P.M.E**،ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان. بيروت، 2007. ص. 23. 24.

على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج الى هيكل تنظيمي اكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدواروالمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج الى مستوى تنظيمي معقد وانما يتم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات ، وتوحد من جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

2-**اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم الى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم الى فروع عدة منها الصناعات الاستراتيجية، التحويلية، الكيميائية والتعدينيةالخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية اليه او احد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة وراس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة او المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة او الصناعة الغذائية.

3- العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات فحينما تكون هذه الأخيرة اكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات الى[1] الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة.

4- العوامل السياسية:

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

1- خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** : ايتراك للطباعة والنشر، مصر، **2008،ص. 37 . 17. 18.**

ثانيا: تعريفالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

نذكر تعاريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال بعض الدول:

1 -التعريف البريطاني:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير او المتوسط بانه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين او اكثر من الشروط التالية:

أ -حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي.
ب -حجم راس مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار امريكي.
ج -عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن.

وبما ان هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ماهو صغير او متوسط، حيث ان ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة او مجال الصناعات التحويلية.

لذلك تتم معالجة هذه الفروقات والاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي.[1]

الجدول رقم (1):تصنيف العمال حسب المجال

الرقم	المجال- المواد الصناعية	معيار القياس كحد ادنى
1	التصنيع(صناعة ملابس- مصوغات الذهب)	200 عامل
2	البيع بالتجزئة- او تجارة التجزئة- تجارة الجملة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
3	البناء	25 عامل
4	المناجم/ او التعدين	25 عامل

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص.25. 26.

5	تجارة السيارات	638750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
6	خدمة متنوعة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	5 سيارات

المصدر:جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.Gestion des P.M.E**:ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان. بيروت ، 2007. ص. 23. 26

2 -التعريف الأوروبي:

قام الاتحاد الأوروبي باعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير او المتوسط بالمحددات التالية:

أ -حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار امريكي.

ب -حجم راس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي.

ج- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل او موظف. [1]

3 -تعريف دول جنوب شرق اسيا:

دول جنوب شرق اسيا اوجدت تعريفات ومعايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلاءم مع واقع الحال عندها

[1]- صفوت عبد السلام عوض الله, **اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية** ,دار النهضة العربية, مصر, 1993, ص 28.

الجدول رقم (2):التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق اسيا للمشاريع الصغيرة

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد اقصى
1	اندونيسيا	اقل من 19 عامل
2	ماليزيا	اقل من 25 عامل
3	الفلبين	اقل من 99 عامل
4	سنغافورة	اقل من 50 عامل
5	تايلاند	اقل من 5 عمال

المصدر:جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E.**:ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان بيروت، 2007. ص. 30

وفي لبنان يتم تعريف المؤسسات انطلاقا من تصنيفها. وهي تصنف في القطاع الصناعي والتجاري حسب مؤشر عدد العمال كالآتي:[1]

مؤسسة صغيرة الحجم ← من 1 الى 5 موظفين

مؤسسة متوسطة الحجم ← من 6 الى 500 موظف

مؤسسة كبيرة الحجم ← اكثر من 500 موظف

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل التالي:

- مؤسسات محدودة المسؤولية (م.م.م) 26 بالمئة.
- مؤسسات مغلقة 4 بالمئة.
- مؤسسات التضامن 11 بالمئة.

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص. 26. 27.

- مؤسسات التوصية البسيطة 7 بالمئة.
- مؤسسات فردية 52 بالمئة.

وهنا نرى نسبة المؤسسات الفردية التي تمثل اكثر من نصف المؤسسات في لبنان وهذه إشارة على أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي اللبناني ومدى تأثيرها عليه.

4 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد كان هناك اهمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن كل النواحي، التنظيمية القانونية، المالية والإدارية...الخ، وهذا يدخل ضمن عدم الاهتمام بالقطاع الخاص ككل وعدم اتاحة الفرصة له ليلعب دوره في التنية الاقتصادية لاعتماد الجزائر على المؤسسات الكبرى واعطائها الأولوية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وكرهان للتنمية المتوازنة والشالة للالتحاق بركب الدول المتقدمة.

وكانت أولى محاولات ابراز دور هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها على انها" كل وحدة انتاج مستقلة قانونا وتشغل اكثر من 500 عامل وتحقق رقم اعمال من 15 مليون دج، واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج، وتاخذ احد الاشكال التالية:

- المؤسسات التابعة للجماعت المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية).
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلطة.
- المؤسسات المسيرة ذاتيا.
- المؤسسات الخاصة.[1]

ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفتها على انها "كل مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم اعمال اقل من 10 مليون دج".

[1]- خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق. **ص. 33.**

المحاولة الثالثة للتعريف صدر خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنونها بـــــــــــــ: عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، وعرفها كما يلي: " كل وحدة انتاج و/أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتاخذ اما شكل مؤسسة خاصة او مؤسسة عامة وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وولائية)".

ووسع في تعريفه ليشمل وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والاشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية كالتجارة، النقل، التأمين.

الا انه وبعد التسعينيات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة، وتبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايدا لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة ، ورغبة الجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل الشراكة الأورومتوسطية وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغ درجة كبيرة الى انافردت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 وقع على عاتقها ما يلي:

- انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تاهيل المؤسسات القائمة وتحديثها والرفع من تنافسيتها.
- تقديم المساعدات التقنية والإنتاجية والتسويقية...الخ.
- تقديم المشورة اللازمة وفتح قنوات الاتصال.
- وضع الأطر القانونية والاطار التشريعي لهذه المؤسسات.
- القيام بالدراسات والندوات والملتقيات للتعريف بها.[1]
- القيام بالاحصاءات الخاصة بالقطاع.

وفي هذا الاطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الاحدث في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةرقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه الموافق لـــــــــ 2001/12/12 والذي يعد مرجعا لكل

1 ـخوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق. **ص. 34. 35** .

برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات واعداد ومعالجة الصلاحيات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع و/ او الخدمات، تشغل من واحد الى مئتان وخمسين شخصا، وان لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي مليارين دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية".

وقد جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة بشكل مفصل اذ تنص على ان" تعرف المؤسسات الصغيرة بانها مؤسسة تشغل من خمسين الى مئتانوخمسين شخصا، ويكون رقم اعمالها السنوي مليارين و مائتي مليون دج، او يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دج".

اما في المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة كما يلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة بانها مؤسسة تشغل ما بين عشرة وتسعة وأربعين شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي مائتي مليون دج، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج".

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتماده على عدد اعمال أي المعيار العددي وعلى راس المال أي المعيار المالي لايجاد حدود بين المؤسسات المصغرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ووضع تعريف لها وهي اكثر المعايير شيوعا واستخداما.[1]

ملاحظات حول القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

[1]- خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق. **ص. 35. 36** .

2-نهال فريد مصطفى،**اساسيات الاعمال في ظل العولمة** .الدار الجامعية ،مصر ،2005.ص 89

لقد وردت في القانون التوجيهي مجموعة من التعليقات والملاحظات على محتوى القانون وفيما يلي نصها:

- ان القانون وضع حدودا قصوى وحدودا دنيا فيما يخص عدد العمال وراس المال والحصيلة السنوية.
- القانون اوجد الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال او مجموع الحصيلة وهي تلك المتعلقة بآخر النشاط مقفل لمدة اثنا عشرة شهرا.
- اما فيما يخص الأشخاص المستخدمين فان عددهم يشمل العاملين الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة.
- اذا ابتعدت مؤسسة ما عند قفل حصيلتها الحدود المذكورة فان هذه الحالة لا تكسبها كما لا تفقدها صفة المؤسسة طبقا للمواد 4-5-6-7 أعلاه الا اذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين، يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الاعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على حصيلة سعر الصرف.

ومن خلال الجدول رقم (3) نبين المعايير الكمية المعتمدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.[1]

الجدول رقم (3):المعايير الكمية لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الوحدةمليون دج

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسة المصغرة	01	09	01	20	01	10
المؤسسة	10	49	20	200	10	100

[1]- خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق. **ص. 36** .

الصغيرة						
المؤسسة المتوسطة	50	250	200	مليارين	100	500

المصدر:القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات :** ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007،ص36

ثالثا: العناصر التي تكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

من بين اهم العناصر المكونة لـــ **المؤسسة الصغيرة و المتوسطةهي** :

1- الموارد المادية .

2-الموارد غير المادية .

3-الموارد البشرية.

1-الموارد المادية: ونصنفها بخانتين:

-مجموعة عناصر غير ثابتة: والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالارض والمعمل والمحل والمكاتب...(valeurs imobilisiés).

-مجموعة عناصر متحولة: (Eléments fongibles). والتي تتحول الواحدة بالاخرى وذلك خلال (Cycle d'exploitation) الدائرة الاستثمارية .مثلا: المواد الأولية –راس المال...

2-الموارد غير المادية:

من اهم العناصر المكون للشركة في العلم الحديث هي العناصر غير المادية. اذ ان العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر . من هذه الموارد نورد على سبيل المثال (الملكية الفردية- الشعار،...)(Intellectualproprety , tradement, logo) .[1]

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق. ص،40.

3-الموارد البشرية:

من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية :

أ -المدراء والمالكين.

ب العمال

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغير والمتوسطة اهمية بالغة نظرا لما تقوم به من دفع عجلة التنمية و إن أول عقبة تصادف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المهتمين بها, سواء من الناحية الأكاديمية فيما يخص الباحثين و الدارسين, أو التطبيقية فيما يتعلق بالقائمي ن بالقطاع و تطويره, تكمن في تحديد مفهوم محدد و تعريف دقيق لهذه المؤسسات ذلك أن معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير متفق عليها لا من حيث طبيعتها و لا من حيث قيمتها.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1)- **قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام** المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لانتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات واذواق المستهلكين . إضافة الى قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال انتاج الصناعات الحرفية والسلع، ويساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

2)- سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة: بحيث لا تحتاج لراس مال كبير او تكنولوجيا متطورة

وتساهم هذه المؤسسات بتوفير المزيد من فرص العمل سواء للمؤسسين او الشركات او العاملين في هذه الصناعة.

3)- **قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.**

4)- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبئ على ميزانية الدولة.

5)- **قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة** وسهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة.

6)- **قيام هذه المؤسسات بالتخصص في العمليات الإنتاجية او الخدماتية** التي قد تحجم المؤسسات الكبرى عن القيام بها.

ا-نجاح الكثير من **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول. من هنا فان زيادة الناتج المحلي من خلال هذه المؤسسات سيؤدي[1]

الى تخفيض الواردات السلعيةالتي ليس لها البديل المحلي، كما ستساهم في زيادات الواردات غير البترولية.

ب-ان سرعة التطور التكنولوجي أدت الى زيادة التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات وهذا ما أدى الى إقامة مصانع اصغر حجما واقل تكلفة استثمارية حيث يركز كل مصنع على انتاج عدد قليل من السلع الدقيقة.

ج-كما تساهم هذه المؤسسات في انشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة، كذلك تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبيرة.

7- **انحصار نشاط المشروعات الصغيرة غالبا في المنطقة التي تنشا فيها** مما يؤدي الى اكتساب المشروع خبرة في معرفة سلوك واذواق المستهلكين ورغباتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي، من جهة أخرى وبسبب قلة راس المال المنخفض، وخاصة المعدات والأدوات المكونة للمشروع.

وبسبب قلة المخزون السلعي من المواد الأولية تجد المؤسسات الصغيرة سهولة في الدخول أو الخروج من السوق في فترة زمنية قصيرة بعكس المشروعات المتوسطة والكبيرة.

8- **قدرتها على التكييف مع المتغيرات المختلفة** مثل تركيبة القوى العاملة او سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل الامر الذي يساعد على السيطرة على التقلبات.

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق ، 77، 78.

9- دعمها للاستهلاك المحلي كون أجور العاملين فيها منخفض نسبيا وهذا ما يؤدي الى ارتفاع زيادة حجم الاستهلاكالكلي للعمالة نتيجة لتوجه كل او معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفة خاصة نحو السلع الاسلاكية.

10- تعتبر المؤسسات الصغيرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتجيات انتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية، بالإضافة الى قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية، الامر الذي يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ان انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع او خدمات معينة ساهم في انشاء هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الاعمال وجعلها اكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين.

11- مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديد: اثبتت التي أجريت محليا ودوليا ان المؤسسات الصغيرة قادرة على خلق فرص عمل اكثر مقرنة بالمشروعات الضخمة مع الاخذ بعين الاعتبار حجم راس المال المستثمر، بعبارة أخرى ان تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة اقل من مثيلتها في المؤسسة الكبيرة.

تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة في غزة (فلسطين) ذكر ان:

تكلفة خلق فرصة عمل:

-في القطاع الصناعي هي 7000مليون s.

-في قطاع البناء هي 1700 مليونs.

-تكلفة تأسيس ورشة لوضع القوالب المعدنية تصل الى 100000sمليون لخلق (7) فرص عمل دائمة.

-تكلفة تأسيس مصنع عصير تصل الى 700.000 sمليون لخلق (50) فرصة عمل موسمية.

اي لخلق 50 فرصة عمل دائمة في قطاع صنع القوالب الكلفة هي/ 700.000 sمليون

[1]- المرجع السابق. ص، 78، 79.

بينما خلق 50 فرصة عمل موسمية في قطاع مصنع العصير الكلفة / 7.000.000 /sمليون

12- حاضنة للمهارات والابداعات: ان المؤسسات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لاصحاب المهارات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة.

فكافة المشروعات الكبيرة بدات صغيرة ثم نمت.[1]

13 - عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي: المؤسسات الصغيرة تمنح الفرص لافراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لان تصبح قوى فاعلة عبر اقامة وتأسيس مشروعات صغيرة.

هذه الفئات لا تملك القدرات المالية او الاكادمية او العلاقات العامة التي تمكنها من اقامة المشروع الكبير، فياتي المشروع الصغير ويسهل دخولها في العملية الانتاجية المبدعة وهذا يؤدي الى ازالة التوتر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

14- تغذية المشروعات الكبيرة بالافكار الجديدة: تعمل المؤسسات الصغيرة في كثير من الاحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى ان تنتجها مثال: "مصانع السيارات او الطائرات في اليابان و الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة المتواجدة حولها لامدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة".

"أهمية هذا الجانب انه لا يمكن قيام مشروعات كبيرة وناجحة دون خلق ودعم سلسلة كبيرة من المشروعات الصغيرة وان العلاقة بين قطاع المؤسسات الكبيرة والصغيرة هي علاقة تكاملية اكثر ماهي تبادلية".

15- القدرة على التكيف:

ا-قدرتها على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما ان يتعرض لها اكثر من[2]المشروعات الكبيرة. وهذه القدرة تنعكس على ارض الواقع عبر سهولة:

- نقل مكان المصنع.
- تخفيض خطورة الانتاج.

[1]- المرجع السابق. ص، 79، 80.

[2]- جواد نبيل، مرجع سابق. ص، 80، 81.

-تحويل العملية الانتاجية.

-تغير السياسة التسويقية[1]

حيث تشير احدى الدراسات الى ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تسهم بنحو 25 الى 35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة.

وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الى ان معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26 % من اجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطةالايطالية المركز الاول بنحو 35 تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46 و 40 على التوالي ، ثم السويد بنحو 30، ففرنسا و هولندا 26 .

اما في اليابان فان مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 13.5 .وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60 في الصين ، وفي تايوان، 40 في كوريا الجنوبية.

وعلاوة عن دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانهاتقدم العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

-اتاحة فرص عمل برؤوس اموال اقل.

-استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

-استغلال المواد الاولية المتاحة محليا.

-تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الانتاج المحلي.

-لا تحتاج الى مسؤوليات عالية من التدريب .[2]

-توفر منتجات هذه الصناعات جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيرا.

---

[1]- المرجع السابق. ص، 81، 82.

[2]-محمد علي احمد شعبان.**الصكوك والبنوك الاسلامية** . ط1، ادوات لتحقيق التنمية .دار المفكر الجامعي مصر، 2013، ص25

-تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين[1].

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ما تلعبه من أدوار اقتصادية و اجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات

الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات و

تحقيق طموحات و تطلعات الأفراد ،ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار :

- توفير مناصب الشغل
- تكوين الاطارات المحلية
- توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي
- تقديم منتجات وخدمات جديدة
- توفير احتياجات المشروعات الجديدة
- استخدام التكنولوجيا الملائمة
- المحافظة على استمرارية المنافسة
- تحقيق التطور الاقتصادي
- القدرة على مقاومة الاضطرابات[2]

ان هذا الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة العمل يعود الى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة ،وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب و الاصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات ادارية معينة حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 23%الى 88%من اجمالي فرص العمل المتاحة وان هذه النسبة تختلف من مجتمع الى آخر ،ومما زاد

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق. ص، 84.

[2]- خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق، ص، 46. -74

من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال توجه اقتصاديات معظم الدول النامية.[1]

- يؤكد أيضا تقرير الدراسات الذي أجري على وضع القوى العاملة في بلدان منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن المشروعات الجديدة تؤمن نحو 60% - 70% من اجمالي حجم التوظيف في هذه البلدان، توضح دراسة أجرتها (small Business American administration) على وضع العمالة الأوربية من خلال الفترة 1979- 1983 أن المؤسسات الجديدة الأوربية تساهم في انشاء الوظائف بنسبة أكبر من المؤسسات الكبيرة واعتبرتها المجال الرئيسي في توظيف العمالة الجديدة ،فضلا على أنها تمتص أكثر من 40% من اجمالي العمالة في أوروبا .

ثالثا: مميزات و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومميزات ويمكن اجمالها على النحو التالي :

أ -**الجمع بين الادارة والملكية** ،حيث ان صاحب او اصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الاداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز اربعة عشر يوميا . من هنا فان الموظفين – اذا كان ثمة موظفين وهم من اهل البيت حتى ولو لم ينتموا لسلالة عائلة صاحب المؤسسة.

ب **صغر حجم راس المال نسبيا** نظرا لصغرحجم المشروعالصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة ولانه لا يحتاج لمسامحة كبيرة لاداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الاساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته .

أ -**تقدم المشروعات الصغيرة السلع والخدمات** التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج.[2]

د- **ارتفاع قدرتها على الابتكار** وذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.

[1]– محمد علي احمد شعبان ، مرجع سابق ،ص37

[2]– جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 84.

ه- **الامعان في التخصص** والذي يؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.

و- **لا تتطلب كوادر ادارية** ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات .

ز- **منتجات بعض هذه المشروعات** تستخدم كمداخلات لمشروعات أخرى.

ح- **تساهم بشكل فعال** وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة.

ط- لها القدرة على التفاعلبمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.

ي- تساعد على خلق التوازنالصناعي بين الريف والحضر.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة الومتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة الومتوسطة بعضالمشاكل و الصعوبات التي تحد من قدراتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

أولا: صعوبات ومشاكل المؤسسات الصغيرة الومتوسطة:

من ابرز المشاكل و القضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في خمسة مشكلات رئيسية هي :[1]

1-المشكلات التمويلية او الإنتاج .
2-المشكلات الإدارية .
3-المشكلات التسويقية .
4-المشكلات الفنية .
5-المشكلات السياسية .[2]

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 96، 97.

[2]-**دكتور محمد علي احمد شعبان**.مرجع سابق.ص15

وسنعرض في ما يلي موجز و مبسط لتلك المشكلات ، وبعض الحلول المقترحة لها ، ومعوقات تلك الحلول :

1- المشكلات و الصعوبات التمويلية :

يواجه صغار المستثمريين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب و بشروط ميسرة عند تأسيس او توسيع مشروعاتهم ، وحتى عند توفير مصادر التمويل فان الفوائد التي يتحملها النستثمر تكون عالية ، إضافة الى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها. وقد أدت مثل هذه العقبات الى بروز مصاعب حقيقية امام تكامل الكثير من الصناعات و الى تعثر جهودها في ادخال التقنيات الحديثة .[1]

على الرغم من ان الموجودات الثابته للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد ، تعتمد أساسا ، على

الإمكانيات الفردية لصاحب المؤسسة ، فان هذه المشروعات اخذت تلجا وبشكل متزايد مؤخرا ، وبفعل ضغوط الازمة الاقتصادية اجتماعية ، او بفعل الحاجة الى التطور و التحديث ، او غير ذلك ، الى مصادر تمويلية خارجية . وقد أدى ذلك الى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات وهي مسالة ضاعفت من الاخطار و التهديدات عليها .

و بالتالي يمكن اختصار المشكلات التمويلية بثلاث نقاط :

-المشاكل النتعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع .
-تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع .[2]
-مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان ، فضلا عن عبء الفوائد.

وتتعدد الحلول او البدائل المقترحة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة منها :

---

[1]- عبد القادر محمد احمد, سعود فياض, **الصناعات الصغيرة في المملكة السعودية الدور و المعوقات** , مجلة التعاون الصناعي, العدد 50, السعودية, 1992, ص ص 12 – 13.

[2]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 97.

ا-مشروعات الاعمال الكبيرة:

حيث يمكن ان تستثمر مؤسسات الاعمال الكبرى أموالها وخيراتها الإدارية في مساعدة أصحاب المواهب والمبتكرين في تمويل المشروعات اصغيرة والمتوسطة وعلى الأخص في حالة كانت منتجات المشروع الصغير ، تعتبر كأحد مدخلات الإنتاج في المؤسسة الكبرى .ويتم ذلك التمويل اما بالمساهمة في تأسيس وتكوين المشروع الصغير، او بتمويل توسعات ، سواء في صورة استثمار مباشر او في صورة دفعات متقدمة عند شراء منتجات المشروع الصغير او في ما يعرف باستثمارات الإنعاش والتي يتم فيها انقاض المشروع الصغير في حالة تعثره.

ب-اللجوء لسوق راس المال :

ويتم ذلك عن طريق انشاء بورصة أوراق مالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم فيها تمويل المشروعات الصغيرة من خلال توسعها الاستثماري، وقد نجحت تلك التجربة في جنوب افريقيا عند تطبيقها.

ج- انشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

حيث ينادي البعض بانشاء مؤسسات تمويلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء ظروفها. غير ان البدائل او الحلول المطروحة السالفة الذكر تعترضها بعض المعوقات.

وتتمثل هذه المعوقات بما يلي:

- تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص أهمها ضعف الضمانات المملوكة لاصحابها فضلا عن ارتفاع سعر الفائدة ، مما يجعل تلك المشروعات عرضة لرفضها من قبل الجهات المانحة للائتمان او تعثرها في سداد في حالة منحها ائتمان .[1]
- عند التجاء تلك المشروعات الى برصة الأوراق المالية لتمويل توسعاتها الاستثمارية ، فانها تصطدم بمتطلبات سوق راس المال من تطبيق قواعد ومبادئ الحكومة .وهذه المبادئ طبقا لاصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 OECD)تتمثل فيما يلي:

[1]- عبد القادر محمد احمد مرجع سابق، ص، 98.

1- حقوق المساهمين.

2-المعاملة المتكائة للمساهمين

3-دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات

4-الإفصاح والشفافية.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة.

2- المشكلات و الصعوبات الإدارية :

أ-إجراءات التاسيس: يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة و المتوسطة الى إجراءات إدارية معقدة و طويلة تصل أحيانا الى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين و الأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير و تواضع إمكانيته و مستوى خبرته، و صعوبة الحصول على الترخيص اللازمة .

ب- تعدد الجهات : التي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها :

- التامينات الاجتماعية .
- الصحة والبيئة .
- التموين و الكهرباء

ج - الضرائب : ابرزها انحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية ومنها لبنان الى المشروعات الكبيرة وخاصة في موضوع الامتيازات و الإعفاءات الضريبية .في حين لا

تتمتع المشروعات الصغيرة و المتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين او بايةتسهيلات أخرى، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافء .الى جانب ذلك فان العديد من التشريعات[1] و التطبيقات الضريبية لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها الى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني .

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 102، 103.

د- غياب التنسيق : ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة .

ه- مشاكل محاسبية : حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب.

و- عدم معرفتها باساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدول كالسجلات التجارية و الصناعية مما يؤدي الى طول الوقت لانجاز معاملاتها .

ز- ضعف المعلومات و الإحصاءات لدى هذه المؤسسات ، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل و المنافسات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات و الإحصاءات اللازمة لتسير اعمالها عل الوجه المستهدف .

اما الحلول او البدائل المقترحة لتلك المشكلات فتتمثل بما يلي :

1- تحديد جهة او اثنين على الأكثر يكون معها كافة تعاملات المشروع .

2- تبسيط الإجراءات المحاسبية ، سواء في عدد الدفاتر المنوط بالمشروع امساكها لتصبح دفترين على الأكثر، وأيضا تبسيط القوائم المالية المطلوبة وكذلك الاقرارات الضريبة لتلائم مع الإمكانيات الإدارية المحدودة للمشروعات الصغيرة .

3- المشاكل و الصعوبات التسويقية :

تعتبر الصعوبات من اهم الصعوبات التي تواجه المؤسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المنشاة و طبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل اهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في هذا المجال بما يلي :

أ -انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي و الخارجي و اذواق المستهلكين، بالإضافة[1] الى ارتفاع تكاليف النقل وتاخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.ب- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد او

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 103، 104.

المحاكاة او لاعتماده على استخدام هذخ السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية

ج- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي الى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الضناعات .

د- اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات الى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي او المستخدم الصناعي، او بالبيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي الى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشات وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة .

وتتمثل هذه المشاكل التسويقية أيضا بما يلي :

أ- مشاكل تتعلق بكيفية تعريف منتجات المشروعات وفتح الأسواق امامها مع تدني المهارات التسويقية و الترويجية لاصحابها .

ب- عدم الحرص على جودة المنتجات .

ج- غياب الأجهزة و الشركات المتخصصة في مجال التسويق .

د- عدم استغلال القدرات التصديرية : قلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية بحيث ينصب الدعم الى المؤسات الكبيرة من خلال الحوافز و الخدمات فيما تترك هذه المشروعات لتحل مشكلاتها بمبادرتها الذاتية .

ويمكن التغلب على تلك المشكلات بـــ: [1]

أ- انشاء يانات تسويقية متخصصة ، تهتم بعوامل المزيج التسويقي (4Ps) وهي : المنتج-السعر-الترويج-التوزيع.

ب- إقامة تلك الكيانات التسويقية بعقد دورات تدريبية لاصحاب المشروعات الصغيلرة لرفع كفاءتهم التسويقية .

4- الصعوبات الفنية:

أ- الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية .

[1] المرجع السابق، ص 104، 105.

ب- استخدام أجهزة ومعدات بدائية او اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

ج- عدم اتباع أساليب او الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية .

د- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج، للمعايير الفنية و الهندسية ، بل يتم الاعتماد في اغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة، وهذا يحد من قدرتها على التصدير الى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

وتتمثل المشاكل الفنية فيما يلي :

أ- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه هذه المشروعات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجيا بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء اليها في تقديم الدعم و المشورة الفنية او في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

ب -صعوبة الحصول على مدخلات النتاج المادية : سواء الأولية او الوسيطة او الأجزاء و المكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، الرئيسية عدم انتظام هذه المشروعات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة .[1]

ج- المعدات الإنتاجية: تواجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل و الدعم اللازم لها .

د- عدم كفاية التدريب اللازم لاصحاب المشروعات : وهو ما يتمثل بالعمالة و التشغيل بحيث تعاني هذه المشروعات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعنالة و النقص في المهارات و الخبرات المطلوبة لادارة عمليات الإنتاج و التسويق فهذه المشروعات ليس لديها القدرة و الإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية و العناصر المدربة تدريبا جيدا .

اما الحلول المقترحة فهي :

[1]- المرجع السابق، ص 105، 106.

– تفعيل دور الدول و الحكومات في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، والعمل على خلق بيئة محيطة تكفل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستمرار و التوسع، لتحقيق المنافع المرجوة منها .

– الغاء التحيز من قبل السياسات الحكومية لصالح المنشات الكبيرة الحجم .

5- المشكلات السياسية :

وتتبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر ابرزها :

أ- المستوى العالي نسبيا لاسعار المنتجات اللبنانية الناشئ عن كلفة انتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم للتصدير او للإنتاج .

ب- عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية بشكل عام، بل بقاء العديد من الاتفاقات على حالها القديمة وعدم توقيع اتفاقات جديدة بالستثناء قلة، وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الاتفاقات التي تم توقيعها، وباختصار فان خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون مهزوزة، قديمة، وغير مناسبة .

ج- غياب او شبه غياب لاي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار، بل أيضا في مجال البحث عن أسواق او زبائن و يقتصر الامر عموما على محاولات تبقى احتفالية او محدودة .

اما الحلول او البدائل المقترحة تتمثل بما يلي :[1]

أ- تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية و تحديثها بما يتناسب وحاجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

ب- دعم الأسعار المحلية و العمل على إيجاد برامج رسمية من شانها دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال البحث عن أسواق او زبائن .

ثانيا: الحلول المقترحة للصعوبات:

من بين هذه الحلول نذكر ما يلي:

[1]- المرجع السابق، ص 106، 107./107.108.109

1- قضية التمويل :

واهم الخطوات المطلوبة في هذا المجال فتتمثل أولا في حل قضية الديون العالقة (لدى الدولة او لدى المصارف او بين المؤسسات) خصوصا بالنسبة للمؤسسات المستمرة في الإنتاج و القادرة على زيادته، باعتبار (ان الدولة – الخزينة ومصرف لبنان) يفترض ان تتحمل كما المصارف بالضرورة، وكما المؤسسات، اكلاف هذا المشروع. وينص المشروع على جدولة الديون بفوائده مخفضة و تسهيلات إضافية ومن الخطوات المهمة أيضا خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات[1]

الجديدة، وإنشاء برنامج دائم لدعم الصادرات، وحمايتها و ضمانتها .

وهناك بعض الخطوات التي يمكن الاستفادة منها للنهوض و تتلخص بما يلي :

أ- إقرار التشريعات المطلوبة لتمكين المصارف من الاسهام في تمويل المؤسسات بشروط مناسبة .

ت -تسهيل عملية المعاملات الإدارية الطويلة و المضنية المتعلقة بالتسليف .

ج- تسهيل انشاء مؤسسة خاصة، على شكل صندوق، متخصص بتمويل المؤسسات الصغيرة و الأكثر صغرا .

د- بناء تصور محاسبي جديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضمن الشفافية كما يضمن تحول المؤسسات الصغيرة الى أخرى رصينة . على ان يكون وفق المنطق العالمي الجديد وبشروط ضريبية مشجعة .

2- التسويق و الإدارة :

ومن ابرز ما يتعلق بالتسويق و الإدارة :

ا- إعادة النظر بكل الاتفاقات التجارية و الخارجية و خاصة تلك المتعلقة و المعقودة مع الدول العربية الشقيقة و التي يفترض إعادة صياغتها وصولا الى رسم اتفاقات جديدة، ولو محدودة في المرحلة الأولى، مع دول ومناطق تشكل مواقع جاذبة للبنانيين وانتاجهم وفي طليعتها الدول التي تحظى بانتشار ونفوذ للبنانيين .

[1]–قدي عبد المجيد. **المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية بالجزائر** . ملتقى دولي حول استراتيجيات تنضيم و مرافقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، – 19/18 افريل 2012 ، ص،15

ب- توضيف مجموعات الانتشار اللبناني في العالم في اتجاه صحيح لتسهيل تسويق الإنتاج اللبناني .

ج- العمل الحثيث و الحرص على إعادة صياغة شروط الجودة و النوعية للبضائع اللبنانية خصوصا ان هذه الشروط باتت لازمة لترويج السلع في الأسواق الخارجية .

د- اعتماد سياسة متعددة الأطراف ترمي الى تشجيع العمل و الإنتاج في قطاعات متعددة[1]

على ان يكون لبنان ناجحا فيها مثل قطاعات الالكترونيات او قطع صناعات الادوية و الأغذية الطبية وصناعة المعرفة الخ....

ه-اعتماد برامج تاهيل وتطوير للأجهزة الإنتاجية لمواكبة التحديث و للضغط أيضا في اتجاه خفض كلفة الإنتاج .

3- الموارد البشرية :

أ- اطلاق و تنفيذ برنامج شامل للتدريب المستمر للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للنقص الفادح في هذا المجال، ولا بد ان يتولى الاشراف على هذا البرنامج جهاز مشترك من القطاعيين العام و الخاص باشراف جهاز تعليمي وطني .

ب- التركيز في وسائل التدريب على دروس حياوية في المحاسبة و التسويق و اختيار المشاريع و اللغات الاكترونية .

ج- إعادة النظر في أساليب وأدوات واهداف التعليم المهني و ربطه بشكل وثيق بحاجات وتطورات سوق العمل .

د- الانطلاق في مشروع المدينة الالكترونية واعتماد مساحات خاصة للمؤسسات الصغيرة في اطارها .[2]

ه- تعزيز برامج التعاون الثقافي و التقني مع هيئات و مجموعات في الدول الصديقة المتطورة .

---

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص، 109، 110.

[2]- نسيب انفال.**دور الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقيةالشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014، ص 234.

4- المراقبة والمتابعة :

ان القيام بمثل هذه البرامج و الخطوات المهمة على الصعيد الوطني ليس عملا عاديا او موسميا، ولبنان بامس الحاجة للقيام او العمل على القيام بمثل هذه الخطوات للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ولذلك من اهم خطوات النهوض، من بعد القيام بالخطوات سالفة الذكر، هي ان يوكل امر الاشراف عليها وتنفيذها الى جهاز خاص ينشا بتعاون بين القطاعين العام و الخاص وعلى قاعدة تمثيل قطاعي و علمي لا سياسي و طائفي صحيح، و يتولى اقتراح السياسات التفصيلية و متابعة تنفيذها وارشاد أصحاب المبادرات الصغيرة و رعايتهم . ويتولى هذاالجهاز شؤون التمويل و التسويق و التدريب و الاتصالات الخارجية و سواها.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في زيادة الإنتاج الوطني والذي يعرف على انه " مجموع القيم المضافة المحققة في كافة فروع النشاط الاقتصادي مضافاإليهاالرسم على القيمة المضافة (TVA) اولحقوق الجمركية اولاستهلاكات الوسيطية "حيث تعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني،أي الثروة الإضافية التي تحققها فهي الفرق بين قيمةالإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضمان ديمومة وظائفها من خلال خلق القيمة المضافة ،فهي لاتكتفي بإقامة علاقة مع الهيئات التي تحصل منهاعلى الخدمات والتي تبيع إليها منتجاتها ،بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة(وطنيةوأجنبية) حيث تعتمد عليها الدولة للخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية ،حيث نجد إنبرام جاد مع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اولسياسات المتخذة لتشجيع هذا القطاع ترجمةبالزيادة المستمرة فيم ساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيخلق القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية[1] .

[1]- غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.،ص.- 108 .107

المطلب الاول: التصنيف القانوني لــلمؤسسات المتوسطة والصغيرة:

توجد عدة اشكال قانونية يمكن لصاحب المشروع الصغير و المتوسط ان يختار منها الشكل الملائم لمشروعه، غير ان اختيار صاحب المشروع الصغير للشكل القانوني يترتب عليه التزامات إزاء متطلبات الجهات الإدارية المعنية . ان اختيار المشروع ينبغي ان يراعي التطورات المتوقعة من التوسعات، كما ان هذا الاختيار مرهون به مسؤولية أصحاب هذا المشروع في مواجهة البنوك او الدائرتين او الموردين وكافة المتعاملين مع المشروع ووفقا للقوانين فان صور الاشكال القانونية للمشروعات تنحصر في :

1- المنشأة الفردية .

2- شركات الأشخاص :

- شركات التضامن .
- شركات التوصية البسيطة .
- شركات المحاصة .

3- شركات الأموال :

- شركات المساهمة .
- شركات التوصية بالاسهم .
- شركات محدودة المسؤولية .

ولكل شكل من الاشكال السابقة خصائص تميزه عن الاشكال الأخرى و يتوقف اختيار الشكل القانوني الملائم على عدة اعتبارات منها :

أ- اعتبارات تتعلق براس المال فهناك اشكال قانونية تتطلب حد ادنى لراس المال .

ب- اعتبارات تتعلق بالتمويل ومدى سهولة دخول وخروج شركاء.

ج- قدرة المشروع على مجابهة الأعباء الإدارية المنوط تطبيقها لكل شكل قانوني .

د- اعتبارات تتعلق بالائتمان ومدى تعرض المشروع لمطالبات الدائنين و المقرضين .

ه- التوسعات المستقبلية المتوقعة .

المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي لـــلمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية الى الانواع التالية:

1 مشروعات انتاجية:

وهي نوعان :

- مشرعات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- مشروعات تنتج سلعا انتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى ،كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة ،أو الصناعات المغذية للسيارات.[1]

2- مشروعات خدماتية :

وهي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وإصلاح السيارات و خدمات الكمبيوتر.

3- مشروعات تجارية :

وهي المشروعات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مثل تجارة الجملة و التجزئة .

تنتشر المؤسسات الصغيرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي :

- الصناعي- الخدماتي- التجاري - المقاولات - الزراعي - التعدين ...

1- المجال الصناعي :

يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من:

أ- **المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف :** صناعة الثلج، الالبان ، ومنتجات الالبان، الخبز والحلويات و الفطائر ، تعبئة العصائر صناعة حفظ الخضار و الفاكهة و اللحوم و الأسماك ...

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص،48

ب- المنشات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك : (خياطة الملابس ، ورش الأثاث الخشبي و المعدني ، صناعة الطوب و البلاط ..)

ب المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي :

الملبوسات المشغولة و المطرزة، صناعة الحرف و الفخار و الاواني الزجاجية و النحاسية ، صناعة[1] السجاد ، صناعة المشغولات مثل مشاغل الذهب والماس والفضة.

د- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة :صناعة الألبان ،المطاط تقطيع الأشجار ،أعمال المقاولات.

ه- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية ،لعب الأطفال،مواد ومعدات النظافة ،مواد الصناعة ،تجميع الأجهزة غير المعقدة ،ورش قطاع غيار السيارات ،صناعة الزيوت النباتية ،صناعة السكر والحلويات والعسل ،الصناعات الخشبية ،ومواد البناء.

2- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في :

أ -المشروعات الزراعية : (الفواكه -الخضر -الحبوب -المشاتل -البيوت المحمية -الاعشاب الطبية ...).

ب مشروعات المنتجات الحيوانية: تربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن ،اقمة المعامل ،معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود والفراء) .

ج- الثروة السمكية: (صيد الأسماك ،اقامة مزارع تربية الأسماك ،مخازن تبريد الأسماك).

3- المجال التجاري:

يعتبر أكثر المجالات التي تتناسب وطبيعة الأعمال الصغيرة وتشمل :

[1]- المرجع السابق، ص، 51، 52.

أ - التجارة العامة.

ب -تجارة الجملة.

ج -تجارة التجزئة.

د -التجارة المخصصة.

ه -تجارة الخدمات. [1]

4- الخدمات:

وتشمل :الفنادق -الصيرفة -الأنشطة السياحية -خدمات الصيانة -النظافة -حماية البيئة -النقل والشحن والتفريغ -الدعاية والإعلان -الخدمات الاستشارية -خدمات التخزين العادي والفني -خدمات السيارات مثل المغاسل والتشحيم.

5- المقاولات :

مقاولات المشاريع الميكانيكية مثل المصانع ومحطات تحلية المياه -محطات توليد الطاقة ومقاولات الانشاءات المدنية والأشغال البحرية.[2]

المطلب الثالث: التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

حيث تصنف المؤسسات إلى الفئات التالية:[2]

-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ونقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرها وندخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلود، وصناعة الورق وأنواعه.

-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو مواد البناء وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكيميائية.

---

[1]- المرجع السابق، ص، 52.

[2]-نسيب انفال.مرجع سابق.ص.242.

[2] :غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص ص 12-13.

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: وهي صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة فهي تمارس عملية تجميعية وتركيبية فقط انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي لقطع غيار مثلا، وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

إضافة إلى هذه الأنواع هناك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والتي تتميز باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعلى عدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، وهي موجهة لتغطية الطلبات اليومية أما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة ذات قدرات صناعية متواضعة، حيث لجأت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تحتل صدارة اهتمام السلطات العمومية الجزائرية بعد تأكدها من عدم جدوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة فقط ، حيث شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ايجابيا في تعدادها من الاستقلال إلى الآن.

المطلب الأول :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مراحل أساسية.

أولا :المرحلة الأولى(1962 - 1982): قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك للمستوطنين الفرنسيين، كاونت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة ا ولقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية [1] ، وباعتماد الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأهمية الكبرى للمؤسسات الكبيرة ا ولتي استحوذت على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل :صناعة الحديد ا ولصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتر وكيماوية وصناعة الطاقة ا ولمحروقات وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص، وفي هذا الإطار همش دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ا ولتي اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد الخاصة منها الاستهلاكية، وانحصر دورها على تلبية احتياجات

[1]– نسيب انفال، مرجع سابق،218

المؤسسات الكبيرة أي أنها لم تكن مستقلة بل كانت مجرد قطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية العامة حيث عرفت بالمؤسسات الصناعية التابعة، كما كان القطاع الخاص ا ولمؤسسات الخاصة يمثلون المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية، تأسست خلال هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة

و بالرغم من صدور قانون الاستثمار لسنة 1966 ا ولذي يهدف إلى تحديد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية إلا أن اللجنة الوطنية للاستثمارات كانت تفرض شروط تعجيزية على المستثمرين الراغبين في الحصول على رخص الاستثمار، ومنه فقدان المصداقية في المشاريع الخاصة، مما أدى إلى أنشطتها عام.1981 .

ثانيا :المرحلة الثانية(1990 – 1982):

خلال هذه الفترة تم إعادة النظر في الإطار القانوني ا ولإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في ظل عولمة الاقتصاد والانخراط في اقتصاد السوق حيث أصبح ينظر إليها كتوجه جديد وبديل للصناعات التي كانت قائمة وذلك مرورا بالمراحل التالية:

1.المخطط الخماسي الأول (1984 – 1980) والمخطط الخماسي الثاني اكد على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2.خلق إطار قانوني جديد رقم 11 / 82 المؤرخ في21/ 08 / 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص.

3.إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص سنة. 1983 .

إلا إن القطاع الخاص خلال سنة 1982 و 1983 كان له دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا انه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية

4.انخفاض مداخيل الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة (1986 الازمة النفطية) مما اثر على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة

[1]– نسيب انفال، مرجع سابق ، ص219

الدولة، وقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات كفاءات الإنتاجية والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم تحكم في التكنولوجيا المستوردة ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، حيث تم توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة، وتوجيه استثمارات جديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة حيث تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة.1987 .

ثالثا :المرحلة الثالثة 1990 (إلى يومنا هذ)[1]

قامت الجزائر بعد 1990 سنة بمجموعة من الإصلاحات على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية ا وستقلالية المؤسسات العمومية، خوصصة المؤسسات العاجزة أو المفلسة، وقد تم اختيار قطاع الم ؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الذي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم إصدار القوانين التالية :

1.صدور قانون النقد ا ولقرض 10 - 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتضمن مبدأ حرية الاستثمار وتشجيع كل أشكال الشراكة.

2.صدور المرسوم التنفيذي رقم 37 / 91 المؤرخ في 19 فيفري 1991 ا ولخاص بتحرير التجارة الخارجية.

3.صدور المرسوم التنفيذي رقم 12 / 93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وخلق مكتب وحيد على المستوى الوطني ا ولذي عرف بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات سنة. 1994 .

4.اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 ، إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاطها.

5.صدور قانون الخوصصة سنة 1995 وبداية تحرير التجارة الخارجية.

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص220

6.صدور الأمر رقم 03 / 01 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار ا ولقانون رقم 18 / 01 ا ولمؤرخ في2001 / 12 / 12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن ثلاث أبواب وستة فصول وهدفه كان:

-تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

-رفع من مستوى نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

-تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع الإبداع والابتكار.

-تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات.

-تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تثمين سياسة الترقية والتطوير لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

7.أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك ا ولتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتجديد التجهيزات والتوسع في المشاريع حيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي قدر ب :

860 -مليون دينار جزائري من قانون المالية المتمم لسنة. 2001 .

150 -مليون دينار جزائري من قانون المالية سنة. 2002 . [1]

8.إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 27 فيفري 2003 من اجل المساعدة على توفير المعلومات الضرورية حول نشاطات هذه المؤسسات والمناطق المنتشرة فيها.[4]

9.في أفريل 2003 ، تم فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيد البرنامج التأهيل. [1]

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص220

10.في سنة 2004 تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.

11.إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة. 2005 .

12.تخصيص 4 مليار دج للفترة (2009 – 2005) بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية

المطلب الثاني : دلالات وإحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر سنة 2001 كأساس لملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث اعتمدنا في دراستنا على معطيات الفترة من 2001 إلى 2016

اولا :تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط:

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على 05 قطاعات رئيسية نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04) :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة(2003 -2016):

قطاع النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3 806	4006	4277	4458	4658	4760	5023
المناجم	653	713	1350	1450	1565	1660	1775	1870	1956	2052	2217	2318	2323	2441

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص220

البناء والاشغال العمومية	65799	72 869	80716	90702	100250	111978	122238	129 762	135 752	142222	147005	149115	149501	159500
الصناعة	44023	46278	48185	50686	53579	56568	58803	61 228	63 890	67517	70840	72940	72950	74043
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172	186	204049	217444	219536	229540	230431
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964	44990	45230	4642
نسبة التغير السنوي		% 8,42	% 9,05	% 9,75	% 8,95	% 9,34	% 7,63	% 6,77	6,08%	7,24%	5,20%	6.23	5.40	7.58

المصدر: – نسيب انفال، **دور الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقيةالشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014، ص 223

نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ، 2007 2008.2009.2010.2011.2012.2013.2014.2015.2016،2006 .،2005،2004

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement , Bulletind'informatio statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013..2014.2015.2016

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2006 -2016):

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	113	112	114	113	114	183	184	184	185	187	188
المناجم	16	13	14	12	12	12	11	11	11	12	11
البناء والاشغال العمومية	85	71	62	60	43	41	40	42	43	40	45
الصناعة	236	227	199	194	179	169	171	160	165	160	162
الخدمات	289	288	248	219	209	167	151	150	151	150	170
المجموع	739	711	637	598	557	572	557	547	555	549	576

نسبة التغير السنوي		-3,79%	-10,41%	-6,12%	-6,86%	2,69%	-2,62%	-1,80%			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- نسيب انفال، **دور الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقيةالشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014، ص 224

-نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ، 2007 ،2004،2005. 2006.2015.2014.20013 .

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information

statistique de la PME des années :2008 ,2009 ,2010 ,2011 ,2012 ,2013 .2014 ,2015.2016.

من خلال الجدول رقم (05) نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت تطورا متتاليا بالنسبة لقطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة 2016 – 2003 غير انه وبالرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات إلا إن بعض القطاعات كقطاع المياه ا ولطاقة يواجه غياب شبه تام للمؤسسات وذلك نتيجة احتكار الدولة لهذا القطاع كما نلاحظ وبصفة عامة إن هناك توزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف القطاعات حيث يحتل قطاع البناء ا ولأشغال العمومية المرتبة الأولى وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في مجال بناء المساكن لتدارك التأخر في انجاز المشاريع الخاصة بهذا القطاع ثم يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة أ وخيرا قطاع الزراعة.

وعليه فان التأخر في هذه القطاعات يشكل صعوبة أمام نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأدية المهام الموكلة إليه، ولهذا فلابد من التنسيق بين هذه القطاعات بهدف دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة فنلاحظ من خلال فترة الدراسة الموضحة انخفاض في المجموع العام لهذه المؤسسات ذلك لخوصصتها حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة كونه يعتبر القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة في الجزائر يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة وقطاع البناء ا ولاشغال العمومية ثم قطاع المناجم.

المطلب الثالث : الهيئات المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فرض حتمية وضرورة إنشاء هيئات عديدة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها.

أولا :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 1994 فتم بذلك إنشاء أول وزارة تخص هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /211المؤرخ في 18 / 07 / 1994ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ابتداء من سنة2003 إلى غاية 2010 ليتم بعد ذلك دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تحت وزارة واحدة هي :وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم /149 10المؤرخ في28 / 05 / 2010[1] ، حيث تتمثل مهامها فيما يلي[2] :

-حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

-ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

---

[1]- نسيب انفال، مرجع سابق، ص 225

[2]- **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000 / 190** المؤرخ في11/ 07/ 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 ،الصادرة في: 16/ 07/ 2000، ص ص 06- 07.

-ترقية الشراكة ا ولاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية المناولة والتعاونين الدولي والجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحسين وتسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.

-القيام بالدراسات القانونية وتنظيم القطاع والدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع برنامج تأهيل يتناسب معها.

-تحسين المنظومة الإعلامية ومتابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ونشر المعلومات الاقتصادية.

-تنسيق النشاطات مع الولايات ا ولفضاءات الوسيطة.

-تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا :الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من بين اهم الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المكلفة بتسهيل الاستثمارات وهي **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث سنتطرق للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الفصل الثالث بالتفصيل**، بالإضافة الى الهيئات التالية:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشأت الوكالة بواسطة الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 282/01 وعرفها على أنها: [1]"مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

[1]: **المادة01 المرسوم لتنفيذي رقم282/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد55، الصادر في: 26 /09/ 2001، ص08.

2- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة[1] :أصبحت الغرفة الوطنية للتجارة بعد سنة 1988 مؤسسة صناعية تجارية بموجب القوانين التنظيمية أ وصبحت تشكل نواة الإعلام ووسيطا للإجراءات القانونية الجديدة، فهي فضاء التقاء كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين ا ولأجانب ولها مهمة دراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-الجمعيات المهنية :تعمل مختلف الجمعيات المهنية بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد بالتكامل مع القطاع العام أو الحلول محله في التكفل الفعلي بمتطلبات التنمية، وتتمثل مطالبها على الإلحاح في المساواة بين كل من المتعاملين الوطنيين الخواص أو العموميين فيما يخص توزيع المواد الأولية ا ولتموين كوذلك دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام بطريقة فتح المجال للمساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية .

4-وكالة التنمية الاجتماعية :تم إنشاؤها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 232 / 96 المؤرخ في 1996 / 09 / 29، وهي هيئة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية ا ولاستقلال المالي، ويتابع نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل ا ولضمان الاجتماعي، حيث تتولى الوكالة مهمة البحث ا ولاستطلاع وجمع المساعدات المالية، التبرعات، الهبات، ا ولإكراميات من أي نوع من الهيئات سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي، دولي أو متعدد الجوانب بهدف تحقيق المنفعة العامة وتنمية المؤسسات المصغرة.

5- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة :تم إنشاؤه طبقا للمرسوم التنفيذي رقم /188 94المؤرخ في 06/ 07/ 1994، المتضمن لقانونه الأساسي، فهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي

6-بورصات المناولة والشراكة :يعتبر نشر ثقافة المقاولة من الباطن احد الميادين التي تضمن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لهذا تم إنشاء أربع بورصات للمناولة والشراكة في كل من :الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وغرداية فهي عن جمعيات ذات منفعة عامة

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص228.

7-لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية :هي لجان على المستوى المحلي، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي ا ولمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أنشأت هذه اللجان سنة 1995 كاون هدفها الأساسي هو الرفع من وتيرة الاستثمار على المستوى المحلي .

ثالثا :المؤسسات المالية المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

و تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي[1]:

-**البنوك** :تعمل البنوك العمومية على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ما يلي:

* توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ا ولبنوك العمومية.

* توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قد تر نمو كبيرة بقيمة مضافة كبيرة وموفرة لمناصب العمل.

* مرافقة ودعم المؤسسات ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.

* تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.

*وضع مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***الشركات المالية المختلطة** :هي شركة مختلطة جزائرية اوروبية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوروبية حيث تضم:

*بنك التنمية المحلية.

*القرض الشعبي الجزائري.

*البنك الأوروبي للاستثمار.

* مؤسسة المانية للاستثمار.

* مؤسسات التعاون الاقتصادي الأوروبي.

حيث تتمثل مهمة هذه الشركات في ترقية المؤسسات ا ولصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتدخل في:

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص 230.

-البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.

-تقديم دراسات تقنية اقتصادية.

-وضع القروض، انجاز دراسات ذات مردودية.

المبحث الثالث: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا اقتصاديا واجتماعيا خاصة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ذلك من خلال مساهمتها وبصورة فعالة في الناتج الداخلي الخام ا ولقيمة المضافة وإنشاء مناصب شغل، حيث عملت السلطات العامة على توسيع دمجها أكثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة ا ولتي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة30 %من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسات الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة حيث وصل في نهاية 2016 إلى9.3 . %.

و منه نستنتج إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، كما يمكن اعتبارها مركز للتدريب لأنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.[1]

و لتحليل أكثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التشغيل سنقارن ذلك بمستوى التشغيل الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2003-2016 وذلك من خلال الجدول التالي:

[1]-نسيب انفال، مرجع سابق، ص 230 .

الجدول رقم (06):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة : 2003-2016

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
التشغيل الاجمالي	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000	11677000	11687000	11776000	98900735
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي	705000	838504	1157856	1157856	1252647	1355399	1888469	1625686	1724197	1848117	1915495	1900384	1912213	1932121	15851579
نسبة المساهمة	11 %	11 %	14 %	14%	16 %	17 %	20 %	17%	18 %	18 %	18 %	%17	%18	17 %	16%

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- [1]- نسيب انفال .**دور الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقيةالشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014، ص 233

- Site d'internet :http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,204-.html 2002-2013 . consulte le11 /08/2014 a 02 :50.

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام:

بما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل هذا يعني إن لها دور معتبر من حيث خلق القيمة المضافة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام

أولا :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في زيادة الإنتاج الوطني والذي يعرف على انه " مجموع القيم المضافة المحققة في كافة فروع النشاط الاقتصادي مضافا إليها الرسم على القيمة المضافة (TVA) ا ولحقوق الجمركية ا ولاستهلاكات الوسيطية "حيث تعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني.

أي الثروة الإضافية التي تحققها فهي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضمان ديمومة وظائفها من خلال خلق القيمة المضافة، فهي لا تكتفي بإقامة علاقة مع الهيئات التي تحصل منها على الخدمات والتي تبيع إليها منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة(وطنية وأجنبية)حيث تعتمد عليها الدولة للخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد إن برامج الدعم وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ا ولسياسات المتخذة لتشجيع هذا القطاع ترجمة بالزيادة المستمرة في مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية[1] .

[1] نسيب انفال.**مرجع سابق، ص 234**

الجدول رقم(7) :مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2003):

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي القيمة المضافة(مل يار دج)	42969698	50996727	64361443	73454630	80354877	93482046	80928769	96895746	112785401	120285850
تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838	616072	659336	711836
نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي القيمة المضافة	0,7%	0,6%	0,5%	0,5%	0,5%	0,6%	0,7%	0,6%	0,6%	0,6%

المصدر[1] :– نسيب انفال.**دور الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقيةالشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014 ، 235

من خلال الجدول يتضح انه لا توجد علاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2002 -2012) حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2012 بنسبة 0.6%في خلق القيمة المضافة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على توفير محيط استثماري جاذبا لرؤوس الأموال الخاصة مما يترتب عليها أن تركز على ما يلي[1] :

-ضرورة توسيع قاعدة وجودها داخل الأنشطة الاقتصادية ذات أعلى قيمة مضافة من خلال انجاز استثمارات جديدة ومكثفة.

-ضرورة الرفع من أدائها لزيادة القيمة المضافة المحققة، وذلك من خلال الاستفادة من برامج التأهيل المناسبة وغيرها من برامج الدعم والترقية.

ثانيا :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة وهي تساهم في الناتج الداخلي الخام والذي يمثل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. ، ويمكننا ابراز تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2012 - 2002من خلال الجدول التالي:

[1]- نسيب انفال.**مرجع سابق**،235

الجدول رقم : (08) تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة(2002 -2012):

الوحدة :مليار دج

الطابع القانوني		نسبة القطاع العام من الناتج الداخلي العام	نسبة القطاع الخاص من الناتج الداخلي العام	المجموع	الناتج الداخلي العام (الاجمالي)	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي العام
2002	القيمة	505	1679,1	2184,1	4522,8	48,29%
	النسبة	23,12%	76,88%	100%		
2003	القيمة	550,6	1884,2	2434,8	5252,32	46,36%
	النسبة	22,61%	77,39%	100%		
2004	القيمة	598,65	2146,75	2745,4	6149,11	44,65%
	النسبة	21,81%	78,19%	100%		
2005	القيمة	651	2364,5	3015,5	7561,98	39,88%
	النسبة	21,59%	78,41%	100%		
2006	القيمة	704,05	2740,06	3444,11	8511,83	40,46%
	النسبة	20,44%	79,56%	100%		
2007	القيمة	749,86	3153,77	3903,63	9408,3	41,49%
	النسبة	19,21%	80,79%	100%		
2008	القيمة	686,59	3551,33	4237,92	11042,8	38,38%
	النسبة	16,20%	83,80%	100%		
2009	القيمة	816,6	4162,02	4978,62	10034,3	49,62%
	النسبة	16,40%	83,60%	100%		
2010	القيمة	827,53	4681,68	5509,21	12049,5	45,72%
	النسبة	15,02%	84,98%	100%		
2011	القيمة	923,34	5137,46	6060,8	14384,4	42,13%
	النسبة	15,23%	84,77%	100%		
2012	القيمة				15732	
	النسبة					

المصدر :-نسيب أنفال، دور جوانب المالية الاقتصادية لغتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل مؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية في تخصص اقتصاديات النقود البنوك الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص237.

من خلال الجدول نلاحظ مساهمة القطاع الخاص ا ولمكون أساسا من المؤسسات الصغيرة المتوسطة في قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة، حيث ارتفعت إجمالي المبالغ من 2184.1 مليار دج سنة 2002 إلى 6060.8 مليار دج خلال سنة 2011 ،وكانت مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2002 ب 76.88% : لترتفع سنة 2011 إلى 84.77% ، وهي تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية، خدمات، بناء،

زراعة...مما يدل عن الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا انه وتزامنا مع هذا التزايد سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاضا حيث قدرت سنة 2002 ب : 23.12%لتنخفض سنة 2011 إلى. 15.23% إضافة لذلك فان قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة يساهم في الناتج الداخلي الخام(قطاع المحروقات+ خارج قطاع المحروقات)كما هو موضح في الجدول بنسب متقاربة خلال فترة الدراسة) 2012 – 2002 (ما بين 34% و50% ، حيث يساهم في المتوسط بنسبة 43.69% وهي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة. [1]

المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية[2]

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز بميزان المدفوعات، حيث ساهمت في إحداث فائض في ميزان مدفوعات الكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم(09) الموالي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات كمصدر أساسي لعوائد صادراته بنسبة لا تقل عن 97.38% في المتوسط، في حين لا تتعدى قيمة الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحول نسبة2% ، حيث تتصدر المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى بنسبة 1.886% خلال متوسط الفترة) 2013 – 2002 (ثم تليها المنتجات الغذائية بنسبة 0.316% وبعدها المنتجات الخام بنسبة 0.274% ثم سلع التجهيز الصناعية ا ولسلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الفلاحية ب 0.077% :، 0.053% ، 0.004% على التوالي وهي نسب ضعيفة جدا تكاد تنعدم خلال الفترة) 2008 – 2002 (وتعتبر سنة 2008 أحسن سنة من حيث الصادرات خارج المحروقات كما موضح في الجدول، بسبب ارتفاع عوائد المنتجات النصف مصنعة

ودخول إجراءات التخفيضات الجمركية ا ولجبائية ا ولإدارية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص237.

[2]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص 238.

أما الواردات فلقد عرفت ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية ا ولتي شهدت تزايد معت برا ب 18.043% :من متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة) 2013 – 2002 (إضافة إلى المنتجات نصف مصنعة بنسبة 22.77%ا ولسلع الاستهلاكية بنسبة16.82% ، أما عن سلع التجهيز الصناعية فقد احتلت المرتبة الأولى من متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة) 2013 – 2002 (ب . 34.214% :أما نسبة 3.573% فهي تخص الطاقة ا ولمحروقات، حيث سجلت واردات سلع التجهيز الفلاحية نسبة ضئيلة تقدر ب 0.732% :بالمقارنة مع الواردات الأخرى.

الجدول رقم :(09) تطور الصادرات والواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستخدامات خلال الفترة(2002– 2013) الوحدة :مليون دولار أمريكي

	المواد الغذائية		الطاقة والمحروقات		المنتجات الخام		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيز الفلاحية		سلع التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية		المجموع	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
2002	2740	35	145	18091	562	51	2336	551	148	20	4423	50	1655	27	12009	18825
2003	2678	48	114	23939	689	50	2857	509	129	1	4955	30	2112	35	13534	24612
2004	3597	59	173	31302	784	90	3645	571	173		7139	47	2797	14	18308	32083
2005	3587	67	212	45094	751	134	4088	651	160		8452	36	3107	19	20357	46001
2006	3800	73	244	53429	843	195	4934	828	96	1	8528	44	3011	43	21456	54613
2007	4954	88	324	58831	1325	169	7105	993	146	1	8534	46	5243	35	27631	60163
2008	7813	119	594	77361	1794	334	10014	1384	174	1	13093	67	6397	32	39879	79298
2009	5863	113	549	44128	1200	170	10165	692	233		15139	42	6145	49	39294	45194
2010	6058	315	955	55527	1409	94	10098	1056	341	1	15776	30	5836	30	40473	57053
2011	9850	355	1164	71427	1783	161	10685	1496	387		16050	35	7328	15	47247	73489
2012	9022	315	4955	69804	1839	168	10629	1527	330	1	13604	32	9997	19	50376	71866
2013	9580	402	4340	63752	1832	109	11223	1610	506		16172	27	11199	17	54852	65917
المجموع	69542	1989	13769	612685	14811	1725	87779	11868	2823	26	131865	486	64827	335	385416	629114
النسبة الواردات والصادرات	18,043%	0,316%	3,573%	97,389%	3,843%	0,274%	22,775%	1,886%	0,732%	0,004%	34,214%	0,077%	16,820%	0,053%		

المصدر:نسيب أنفال، دور جوانب المالية الاقتصادية لغتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل مؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية في

تخصص اقتصاديات النقود البنوك الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص239.

و من الملاحظ إن الواردات تعرف ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج الإنعاش[1]الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 7 إلى 8 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات. [1] و يمكن توضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(10) مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2002- 2013). الوحدة :مليون دولار أمريكي

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
نسبة التغير		-8%	16%	16%	31%	13%	45%	-45%	43%	35%	0%	5%
الصادرات الكلية	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية	4%	3%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%	3%	3%
الواردات	12009	13534	18308	21456	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

المصدر :-نسيب أنفال، دور جوانب المالية الاقتصادية لغتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل مؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية في تخصص اقتصاديات النقود البنوك الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص240.

[1]- نسيب انفال،مرجع سابق ص 239. .

[1]- :المرجع السابق ، ص 240. .

يتبن من خلال الجدول مقارنة الصادرات خارج المحروقات ا ولواردات للقطاع الخاص خلال الفترة) 2013 – 2002 (ونلاحظ أن الواردات اكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة 4% مما يدل على اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.

و عليه وبالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص، إلا إن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات مما يستوجب بذل الكثير من الجهود لتطوير وتنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات خصوصا القطاع الخاص والممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني برامج لتأهيل محيطها الداخلي والخارجي وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

-يوجد إشكال كبيرة فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث اختلفت الآراء حول تحديد معالمها أ وشكالها من بلد لأخر وحتى داخل البلد الواحد ويرجع ذلك لسببين أساسيين هما :اختلاف المعايير المعتمد عليها ا وختلاف مستويات النمو ا ولتقدم الاقتصادي من بلد لأخر.

-تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل وتعبئة المدخرات وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومع ذلك نجد أنها تعاني في اغلب دول العالم وعلى رأسها النامية من صعوبات ومشاكل على المستوى الداخلي ا ولخارجي وحتى العالمي تعيق عملها وتطورها.

-تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث عرفت تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى.

-من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل حيث نتج عن تزايد عددها خلال الفترة (2003- 2013) حوالي 1441053 منصب شغل في المتوسط مما ترتب عليه تقليص البطالة والتي وصلت سنة 2013 إلى 9% ، كما ساهمت في زيادة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة خلال فترة الدراسة (2000- 2012) ما بين % 34 و % 50 ، بالإضافة الى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات.

-بالرغم من هذه الإحصائيات التي تبين مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها المستمر مما يستلزم على الدولة تنفيذ كافة الإجراءات التي حددها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان

استمراريتها، وتنفيذ برامج لتنميتها للرفع من كفاءتها خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي، والتأهيل يعتبر سبيلا من سبل معالجة ضعف أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تستطيع مواجهة المنافسة الدولية بصفة عامة، والتحديات التي يفرضها اتفاق الشراكة الاورو جزائرية ومنطقة التبادل الحر بصفة خاصة.

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية (EconomicDevelopment) منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدا يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والاقليمية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة اوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة. وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في اعقاب الحرب العالمية الثانية واهمها:

1 – الرخاء المحقق في البلدان الصناعية المتقدمة .

2 –حصول معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها .

3 –التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية والصين والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.

4 –رواج بعض الأفكار النظرية الاقتصادية المتفائلة.

5 –شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية

وكان من الطبيعي ان تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية ، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية

ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتعددة سوف نتناول في هذا الفصل التنمية الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني:صعوبات واستراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الاول: الاطار العام للتنمية الاقتصادية

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت ابعاده، ويمكن ايضاح ذلك من خلال ما يلي :[1]

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

ان مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة الى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري ان يكون لدينا تعريف محدد ومقبولا ، وبدون مثل هذا التعريف سوف يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذا البلد او ذاك في مضمار التنمية . وقد اختلفت تعريفات التنمية في ما بين الاقتصاديين والكتاب . ولكنها أجمعت على ان التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.[1]

[1]– القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** :ط1، دار وائل للنشر،الأردن، 2007، ص. 121، 0122.

ثانيا: مفهوم التنمية البشرية:

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990.

ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية ويرى البعض ان تاريخ التنمية البشرية يعود الى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر وامتد لحد القرن العشرين.

الا ان المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة ، فالأول اعتبر العمل عنصر انتاج وانه يعكس النمو والتقدم ، فيما اعتبر المفهوم الجديد ان الانسان هو جوهر التنمية وان التنمية يجب ان تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.

وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بانها (عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس) وهذه الخيارات هي:

1 –العيش حياة طويلة وصحية.
2 –الحصول على المعارف.
3 –الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.[1]

وللتنمية البشرية جانبان: **الأول**، بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات **والثاني**، انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة، لهذا فان الدخل ليس الا واحدا من الخيارات ، والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه ليس شرطا كافيا ، ومن المهم ان تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس.

[1]– تشالز هيكس,ترجمة مصطفى الجبالي, لطفي الرفاعي و آخرون، **نظام التكلفة حسب الأنشطة**, النشر العلمي و المطابع, جامعة الملك سعود, الرياض, 1999, ص 10.

ثالثا:التنمية المستدامة:

(التنمية التي تسعى الى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية).

وعليه فان التنمية المستدامة ، كما هو شأن التنمية البشرية، جوهرها الانسان . ان هذا المفهوم للتنمية لم يعد مجرد جدل نظري وحكرا على الاقتصاديين بل ان المجتمع الدولي هو الذي ساهم في البلورة العلمية للمفهوم.

وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هوالتنمية البشرية المستدامة.

رابعا: التنمية المستقلة:[1]

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد استراتيجيات بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية . ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة الى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي وللتنمية، اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله افضل استغلال ممكن .ثم اخذ الفكرة عن (Baran) اقتصاديون من لبقارات الثلاثة وحتى في اوربا، وحاولو تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة.[2]

في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الاطار الشامل للتنمية ،وتتضمن هذه المبادرة بلورة اطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والملي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري .وينظر البنك الدولي للتنمية الاقتصادية **على أنها العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الانتاج التقليدية الى طرق أكثر حداثة ويرى البنك أنه لن يستمر انجاز هذه التنمية ألا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واضطراد التنمية.**

[1]– تشالز هيكس, مرجع سابق, ص 11–12.

[2]– القريشي مدحت، مرجع سابق، ص 128، 129.

المطلب الثاني: ابعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن ابعادا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي:

1 –البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية ، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.

2 –البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر واشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3 –البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التعبئة والاستقلال الاقتصادي.

اولا: البعد المادي للتنمية الاقتصادية

يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدا بتراكم قدر من راس المال ، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية . فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:[1]

1 –تحقيق التراكم الرأسمالي.

2 –تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

3 –سيادة الإنتاج السلعي.

4 –عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا . ذلك لان عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعلية التصنيع. ومعلو ان عملية التصنيع تتطلب احداث جملة من العوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية ، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لأحداث التغير في البنيان الاجتماعي.

[1]– القريشي مدحت، ص. 130، 131.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية:

لا شك ان الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية امران:

الأول: المرادفة بين و التحديث (Modernization) . والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في اوربا الغربية وامريكا الشمالية بين القرنين 17 و 19.

وان المفهوم الجديد للتنمية ، على وفق هذا المنظور ، تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية وإعادة تاهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

والثاني: هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا وراس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة.[1]

اما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق.

وقد تغيرت النظرة الى الفقر في عقد الستينات واصبح ينظر لها بانها مرتبطة بالبطالة ، واصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الأساسية . وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة الى النمو الى الفهم المستند الى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:

ان انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي.

[1]– القريشي مدحت، ص. 132.

ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التعبئة الاستعمارية المباشرة. فاذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من راس المال والتكنولوجيا، الا ان هذه المصادر يجب ان تكون مكملة للامكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

المطلب الثالث : مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها ،والتي تمثل عوامل الانتاج (factors of production) وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية .وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف الإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية.

اولا: تراكم رأس المال[1]

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ،ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار (investment) والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية (Real Ssavings)، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لاغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

ويمكن تعريف راس المال بانه ثروة تستخدم في انتاج المزيد من الثروة. ويعتبر راس المال احد اهم عناصر الانتاج والنمو الى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال.

و يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما:

أ –رأس المال المادي(financial)، والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال (busness).

ب –رأس المال الحقيقي أو المادي (real) الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين الخام الخ.

[1]– القريشي مدحت، مرجع سابق، ص. 132، 133، 134.

ثانيا: الموارد البشرية:

ان الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية. وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية ،حيث أن الانسان هو غية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت. وحيث أن الانسان غاية التنمية لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الانسان. وحيث أن الانسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية ،و إن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الانساني.ومن تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

والعمل ليس هو عاملا رئيسيا من عوامل الانتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية الاقتصادية. ففي معظم البلدان النامية ان العمل هو من العوامل الانتاجية الفائضة، وان عدم استغلاله الاستغلال الأمثل سوف يخفض من مستوى الانتاج و بالتالي مستوى المعيشة. وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال البشري [1] .

والمرتبط أصلا بالتعليم والتدريب والتغذية الخ. والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الانتاجية، مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية . ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

ثالثا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض والطبيعة. والأمم المتحدة، من جهتها ،تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

1 -تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام ،كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها ،والتي توفر للبلد العملات الاجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.

2 -تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية (FinalGoods)

[1]- القريشي مدحت، مرجع سابق، ص 134، 135، 137.

ثانيا: التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي

هناك من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج. وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية (scientific Knawledge5) وبعبارة أوسع و أشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية:

أ – المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.

ب –المهارات التي لا تنفصل عن اشخاص العاملين.[1]

ج– براءات الاختراع والعلامات التجارية.

المعرفة غير المسجلة.

والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الانتاج ،وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الانتاج وتقدم البلد اقتصاديا.

وأخيرا فإن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في التغلب على الندرة(scarcity) والتقليل من قيودها كما في الحالات الآتية:

1 –مع انخفاض حجم الانفاق على الموارد يصبح جزء من هذه الموارد متوفرا للاستخدام.

2 –هناك توفير في الموارد المادية والتي تستخدم في انتاج السلع الرأسمالية ،ومن ثم انخفاض في أسعار السلع النهائية التي تنتجها السلع الرأسمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها:

[1]– المرجع السابق، ص. 139، 140، 141، 142..

1 –التقدم التكنولوجي المحايد (neutral technical progress) وهو عندما يكون الإنتاج الأكبر يتحقق بنفس الكمية والتركيبة من عوامل الإنتاج، والذي يتمثل بيانيا بالتحرك إلى الخارج في منحنى امكانات الانتاج.

2 –التقدم التكنولوجي الموفر للعمل (labour saving) أو الموفر لرأس المال (capital saving)، فالأول يحدث عندما يتحقق الانتاج الأكبر باستخدام نفس الكمية من العمل ،كما هو الحال عندما يتحقق الإنتاج الأكبر باستخدام نفس الكمية من رأس المال ،وهذا النوع من التقدم هو ظاهرة نادرة.

3 –وهناك التكنولوجيا الموسعة للعمل أو رأس المال(labour or capital augmenting) ويحدث هذا عندما تكون نوعية ومهارة العمل تتجه للارتفاع (upgraded) من خلال استخدام أشرطة الفيديو والتلفزيون على سبيل المثال.[1]

ثالثا: اختيار الاسلوب الفني للإنتاج :

إن اختيار الاسلوب الفني الملائم للإنتاج هو قضية مهمة لكل بلد نامي، إلا أن البلدان النامية ليست متساوية فيما بينها ،لذلك فما هو جيد لبلد ما قد لا يكون كذلك لبلد آخر ،لهذا يتعين أن تحدد طبيعة البلد موضوع البحث ،وعلى سبيل المثال ففي بلد مثل الهند فإن الأسلوب كثيف العمل هو الملائم وذلك بسبب فائض العمل الموجود في الهند ،وبالتالي فإن الانتاجية الحدية للعمال العاطلين (تكلفة الفرصة) متدنية أو صفرا ،لكن هذه المشكلة معقدة في واقع الأمر ،فطبقا إلى الاقتصاد الهندي (A.K.Sen) فإنه عند تشغيل عمل إضافي فان إجمالي الأجور سوف يرتفع ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستهلاك. لهذا يؤكد (Sen) بأنه في الوقت الذي يكون اختيار التكنولوجيا كثيفة العمل يؤدي إلى زيادة الانتاج لكنه يضيف إلى الاستهلاك، الأمر الذي يقلل من حجم الفائض المتبقي للاستثمار .وعليه إذا كان الهدف هو تعظيم النمو فيتعين استخدام الاسلوب كثيف رأس المال. أما إذا كان الهدف يقع بين تعظيم الانتاج الحالي وبين تعظيم معدل النمو فعندها يجب استخدام الفن الانتاجي الذي يقع بين الاثنين.[2]

[1]– القريشي مدحت، ص. 142، 143، 145.

[2]– المرجع السابق، ص. 146.

المبحث الثاني: صعوبات واستراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية

تكون المبتغى لتحدي عراقيل في تحقيق التنمية على الاسس التنظيمية أي تضارب المعلومات الإحصائية لها، ولذلك جاء تراجع النمو ٱقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود.

مشكلة الجفاف ساهمت في خلق ازمة المياه خاصة في مجال الشرب وكذلك قطاع الري مما اثر على مستوى النمو الزراعي والإنتاج الغذائي الذي لايزال غير كافي لمتطلبات الاستهلاك.

المطلب الاول: اهداف واهمية التنمية الاقتصادية

إن هدف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، والصحي، وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير .كما تسعى التنمية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية له خاصة ومجتمعه عامة.

وقد تعددت آراء الباحثين الاجتماعيين في تحديد أهداف التنمية، حيث إن البعض يرى أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشاريع التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وعلى أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادي الهدف النهائي للتنمية .[1]

وكذلك يرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الآراء مع اختلافها مع آراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وكذلك الاهتمام

[1]– القريشي مدحت، ص. 149.

بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الصحيحة للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية، مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا إلى البحث عما يمكن عمله لتحسن ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم مع التأكيد على التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجيتها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية، سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها **من خلال ما يلي:**

1- زيادة الدخل المحلي والدخل الفردي وتحقيق توازن بين الواردات والصادرات أو الزيادة.
2- تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج.[1]
3- توفير فرص العمل للسكان لتخفيف الفقر و الفاقة.
4- تحسين قاعدة الإيرادات المالية للمدينة.
5- استهلاك الموارد بطريقة مستدامة حتى يبقى الرقي متواصلا للأجيال القادمة[2]

وتتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في العناصر التالية :

1- وجود هياكل اقتصادية و عناصر الإنتاج.
2- زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج.
3- كفاءة هذه العناصر و إجراء الصيادة الدورية لها.
4- الاكتفاء الذاتي في الإنتاج.

---

[1]- ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم" أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 /18افريل 2006.

[2]- أدقدي عبد المجيد، عنوان المداخلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للجزائر، استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي: 18 و19 أفريل 2012.

ويمكن تقسيم العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية

أ -**العوامل الذاتية وتتلخص فيما يلي:**

1- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة .

2- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.

3- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية .

4- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

ب-العوامل الموضوعية: [1]

1- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد .

2- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية .

3- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي .

4- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

4 -ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

5 -تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

[1]- أدقدي عبد المجيد، مرجع سابق ص 15

المطلب الثاني: صعوبات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية صعوبات كثيرة خاصة في الدول النامية

أولا :مشاكل التنمية الاقتصادية:

1- انتشار التصنيع و سيطرة الاقتصاد الميتروبولي.

2- الديون وهي المعرقل الأساسي في عملية التنمية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صعوبة تسديد ديونها.

3- نقص رؤوس الأموال للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة وتاثيرها على بناء اقتصاد محكم بعيد عن الديون و الارتباطات الخارجية.

4- عدم التوازن ما بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي.

5- قلة الخبرة و الكفاءة في مجال الإنتاج و التسويق.

6- صعود سعر العقار في مناطق التمركز الاقتصادي.

7- نقص السيولة المالية.

8- قدم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الهياكل الإنتاجية.

9- نقص التخطيط و العشوائية في تقسيم العمل وعدم استخدام إستراتيجية التخصص في الإنتاج.[1]

من خلال المشاكل و الصعوبات تظهر آثار سلبية كما يلي:

- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.

- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.

- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.

[1]- القريشي مدحت، ص. 146.

- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر .
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

*بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

1-العوائق الاقتصادية وتتمثل في:

- دائرة الفقر المفرغة
- ضيق حجم السوق

2- العوائق الحكومية للتنمية:

وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لها.

3- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية:[1]

وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفيء من المنظمين للقيام بعملية التنمية.

من خلال الصعوبات نقترح عدة حلول منها :

ثانيا: الحلول المقترحة:

1. التخطيط و توفير البيانات و المعلومات اللازمة.
2. الإنتاج بجودة و توفير التكنولوجيا الملائمة للإنتاج.
3. توفير الموارد البشرية المتخصصة.
4. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
5. توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

[1]- عبد القادر محمد احمد, سعود فياض, **الصناعات الصغيرة في المملكة السعودية الدور و المعوقات** , مجلة التعاون الصناعي, العدد 50, السعودية, 1992.

6. توفير الأمن و الاستقرار اللازم.

7. نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

8. تسديد الديون أولا بأول.

المطلب الثالث: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية

بالنظر للاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بجانب المؤسسات الكبيرة . فقد اصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

من اهم الاستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الاهداف تقوم على ما يلي:[2]

1- العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات :

تعتمد كل منشاة – سواء كانت صغيرة او كبيرة على وضائف أساسية منها:

الإنتاج والتسويق والتمويل والبيع. ولكي تقوم المنشاة بو ظيفتي الإنتاج و التسويق فان الامر يتطلب توفير الأموال التي تكفي لتمويل راس المال الثابت وراس المال العامل أيضا . وفي الصغيرة و المتوسطة يكون المصدر الأساسي للحصول على راس المال اللازم للمنشاة، هو صاحب المنشاة نفسه. فاذا كان المال المطلوب اكبر من إمكانياته لجا الي الغير لكي يدبر القدر اللازم لتنفيذ مشروعه وإقامة منشاته. واللجوء الى الغير قد يأخذ شكل المشاركة او الاقتراض، وبذلك تتركز مصادر تمويل المنشاة من مصدرين أساسيين هما راس المال المملوك لصاحبها أو لأصحابها ورأس المال المقترض المتمثل في القروض المقدمة لها من البنوك بعد ان تقف على قدميها وتحقق نجاحا في اعمالها وذلك لتمويل التوسع في أعمالها وما يتطلبه من إنفاق طويل الاجل . ولذلك فان التمويل عن طريق الاقتراض أصبح لازما للمنشات الصغيرة و المتوسطة سواء عند انشائها او لمساندتها بعد ذلك وتمكينها من النمو والتقدم والخطوات الضرورية لتامين الدعم التمويلي هي:

[1]– غربي حمزة، قمان مصطفى، ملتقى حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 18–19 أفريل 2012.

[2]– جواد نبيل، مرجع سابق، 112.

أ- تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض الطويلة الأمد لهذه المؤسسات وبشروط ميسرة في السداد.

ب- تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تحقيق مستوى الضمانات المطلوبة.

ج- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن ان تقدمها صناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها او تصدير منتجاتها للخارج والاستفادة أيضا من التسهيلات و المساعدات الفنية .ومن المؤسسات المانحة و المساعدة نذكر بعضا منها:

- ✓ بنوك التنمية في مجلس التعاون الخليجي .
- ✓ مؤسسات ضمان وتمويل الصادرات العربية .[1]
- ✓ منظمة اليونيدو(مساعدات فنية) .
- ✓ مؤسسة التمويل الدولية .
- ✓ هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ...

د- الإسراع بتأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول بمنتجاتها الى الأسواق الدولية.

2- انشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ومهمته:

أ – دراسة كافة الأمور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي وبحث المشاكل والصعوبات التي تواجهه والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة، باعتبار ان تنمية هذا النوع من المؤسسات تمثل احدى القضايا الهامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ت –توفير قاعدة من البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن ان تستفيد منها هذه

ث –المؤسسات لتطوير اعمالها في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها.

ج- الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة و النصح حول كافة الأمور التي تهم هذه المؤسسات في المجال التسويقي و الفني و الإداري و التمويلي وغيرها...

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، 112، 113.

3- **الاهتمام بتسويق المنتجات و تطوير الكفاءة الإنتاجية** لهذه المؤسسات ورفع كفاءتها التسويقية و الإنتاجية عن طريق الأمور التالية:

أ- تأسيس جهة مركزية تتولى تقديم البرامج التدريبية لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية لتطوير جودة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة ورفع مستوى الصيانة الدورية للمعدات و الالات المستخدمة فيها .

ب -الاهتمام بتاسيس مراكز لبحوث التقنية و الإنتاج، بهدف تطوير التقنيات الوافدة و المستحدثة في هذه المؤسسات و تطبيقها مع احتياجاتها، مع العمل على زيادة دور مراكز البحوث [1]

و الجامعات لرفع كفاءتها الإنتاجية للمؤسسات على ان تعكس الدراسات الجامعية مدى الاهتمام بتلبية احتياجات هذه المؤسسات من القوى العاملة و الخبرات اللازمة لها .

ج - تأسيس شركات تسويقية وطنية تتخصص في محاولات اعداد البحوث ودراسات السوق و النقل و توفر المعلومات التسويقية و الفرص التجارية و الترويج و تسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات وخبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال .

د- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية (Norme ISO).

ه- تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل و الخارج لتصريف منتجاتها و الاستفادة من برامج الدعم و التعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية و الإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

4- زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات:

أ- زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي و الإقليمي .

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، 113، 114.

ب- قيام أجهزة الاعلام المختلفة بالترويج و التعريف بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات وحث المواطنين على شرائها، وسرعة الوقوف على مشاكل هذه المؤسسات والعمل على اتخاذ الحلول الملائمة .

ج- تخفيض تكلفة الإعلان والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات والاخذ بمبدا الشراء المحلي من منتجاتها وخدماتها وتسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية .

د- اعداد قوائم ارشادية بخطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحالات المختلفة واجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج [1] (القوى العامة، راس المال). بهدف مساعدة الجهات المسؤولة لاتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المؤسسات .

5- الاخذ بفكرة الحاضنات الصناعية:

وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التاسيس و الانطلاق و التشغيل. وتدعى هذه الالية المستحدثة بحاضنة الاعمال، والتي يمكن تعريفها "بانها مجموعة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و اليات المساندة و الاستشارة، توفرها مؤسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة و القدرة على الاتصالات و الحركة الضرورية لنجاح مهامها. وتقدم المؤسسة خدمات للافراد الذين يملكون مواهب العمل الحر و الذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة.

بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، و الخروج من الحاضنة لافساح المجال امام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التاسيس الأولى للاستفادة منه".

حاضنات المشروعات الصغيرة: تمكن الشباب من تحويل أفكارهم الى مشروعات قادرة على النمو ،وتشكل حاصنات الاعمال واحدة من الاليات المستحدثة لمساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وخصوصا في مرحلة انطلاقها حيث تواجه صعوبات عدة يمكن ان تخف تدريجيا مع اكتساب الخبرة و البدء في الإنتاج .

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، 113، 114.

ان حاضنات الاعمال تعتبر اليوم وسيلة فعالة تهدف أساسا الى مساعدة المشروعات الجديدة في اثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية و الفنية و الإدارية و التسويقية التي تحتاجها لها بالإضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة و جديدة . وتختلف نوعية المشروعات الملتحقة بحاضنات الاعمال فمنها مشروعات تصنيعية و خدماتية او مشروعات تعتمد على استخدام الأفكار التكنولوجية الجديدة و التي الفرصة المناسبة في الأسواق المختلفة و تستطيع التغلب على المنافسة الجديدة . ومن بين انواع حاضنات الاعمال نذكر مايلي:[1]

أ -**الحاضنة الإقليمية:** وتخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام.

ب -الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة او خدمة اقلية معينة او شريحة في المجتمع (نثل المراة).

ب- الحاضنة الدولية : وتروج لاستقطاب راس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج .

ج- الحاصنة الصناعية : تقام داخل منطقة صناعية حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة و المشروعات الصغيرة المنتسبة للحضانة مع التركيز على المعرفة و الدعم التقني من المصانع الكبيرة .

د- حاضنة القطاع المحدد: تخدم قطاع او نشاط مثل البرمجة او الصناعات الهندسية و تدار بواسطة خبراء مختصين.

ه- حاضنة التقنية : تخص حاضنات الاعمال التقنية بدعم المؤسسات الصغيرة ذات التكنولوجيا العالية (دعم خاص فني -استشارات من متخصصين - الاستعانة ببعض الالات شديدة التعقيد وعالية الثمن)

ويكون دور الحاضنة هنا تامين المساعدة في توفير هذه الاحتياجات الفنية والتقنية وتسهيل الوصول اليها وتحقيق كلفتها .[2]

[1]- جواد نبيل، مرجع سابق، 115، 116.

[2]- غربي حمزة، قمان مصطفى المرجع سابق، 17، 18.

و- الحاضنة البحثية : عادة تكون داخل حرم جامعي او مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة للاستفادة من الورش والمعامل المتوافرة بالجامعة .

ز- حاضنة الانترنت: تساعد شركات الانترنت و البرمجيات الناشئة على النمو حتى مرحلة النضج.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وبتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه من تعظيم للقيمة المضافة، كل ذلك بجانب دورها تنموي الفعال لتكامل مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق أنشطة اقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو 80إلى 90% في إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة.

المطلب الأول: المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية[1]

يتجسد الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية:

اولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكملا وبديلا للمؤسسات الكبيرة في توفير مناصب الشغل، لانخفاض تكلفة إنشاء 1- الوظائف فيها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدولة، ففي بعض الأحيان تبلغ تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الكبيرة 10 أضعاف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الأمر الذي يعكس دورها الايجابي في توظيف العمالة وبموارد محدودة نسبيا.

كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل فهي تتميز بارتفاع نسبة العمل على رأس المال، كما أنها لا تحتاج إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي 2 ، كما تستوعب العمالة الفائضة في الريف أو القرى وتساعد على خلق تجمعات للصناعات الريفية فيها، كما إن معظم أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشغلون الأقارب أو الأصدقاء بشكل أسهل وبدون شروط معينة .حيث بلغت

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص 211.

نسبة العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي البلدان العربية نسبة 51.7% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي .

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات و ترقية النشاط الصناعي[1]:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة أو انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

كما ان زيادة الاهتمام الدولي بالتصنيع كمؤشر للتنمية ونجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في المجال الصناعي، أكد من قدرتها على المساهمة الفعالة في النشاط الصناعي للدول النامية مما يتوجب على الدول النامية دفع هذا القطاع حتى يساهم في ترقية النشاط الصناعي.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بدور الموزع ا ولمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، حيث يشير تقرير منظمة التعاون التنمية الاقتصادية OCDE على أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات فائقة التطور التي تعتمد بدرجة كبيرة على البحث ا ولتطوير يجعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة من حيث اكتساب أو استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية:

تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعات التقليدية بالمرونة في التوطن ا ولتنقل بين مختلف المناطق أو الاقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني ا ولحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، فضلا على الانتشار الجغرافي مما يجعلها قادرة على امتصاص البطالة ا ونعاش المناطق النائية وتحقيق التوزيع العادل للدخل ومنه تحقيق التنمية المحلية بصورة عامة و الاقليمية بصورة خاصة على أن يتم تحديد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

[1]: المرجع السابق ، ص ص 211-212.

كما تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية، ففي حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على الاستثمار، وفي حالة الركود الاقتصادي فتزيد قدرتها على تخفيض الإنتاج ومنه التأقلم مع الظروف السائدة.

المطلب الثاني: المساهمة الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية[1]

إن الهدف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد وهذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، لهذا يتجسد دورها الاجتماعي من خلال النقاط التالية:

1- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** وذلك من خلال توفير مناصب الشغل ا وامتصاص البطالة ومنه رفع مستوى الدخل الأسري خاصة للفئات الاجتماعية الفقيرة وفي المناطق المهمشة ومنه فهي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية من بطالة، فراغ، تهميش وما يترتب عنها من أفاق اجتماعية خطيرة

2-**تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:** وذلك من خلال اعتمادها على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها مما يؤدي إلى رفع مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية، وتساهم في أعداد الوطنيين الصناعيين ومنه تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

3-إشباع رغبات واحتياجات الأفراد: حيث تعتبر فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، ومنه خدمة المجتمع من خلال تحسين مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية ومنه تعزيز العلاقات الاجتماعية.

4.**المساهمة في التوزيع العادل للدخول والثروة:** تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في تحقيق العدالة في توزيع الدخول ا ولثروة بين أفراد المجتمع من خلال إرساء هذه العدالة ع ن طريق تنمية إقليمية تثمن الموارد المحلية المتاحة وتعمل على زيادة فرص الاستثمار والتوظيف في المناطق النائية .

[1]: نسيب انفال، مرجع سابق، ص 212

المطلب الثالث : الدور الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية[1]

يتجسد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التعامل مع العالم الخارجي من خلال النقاط التالية:

1- الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية :وذلك من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أو الدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة أو المستضيفة، بدلا من الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات .

2- دعم وترقية الصادرات :للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في تنمية الصادرات وفي تحسين حالة الميزان التجاري من خلال التخفيض من الواردات بتوفير احتياجات المجتمع محليا من إنتاج هذه المؤسسات، والعمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى 3 ، إضافة إلى قدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على المواد الأولية المحلية أي تصنيع السلع بدلا من استيرادها وتصدير سلع إنتاجية وسيطية أو نهائية للخارج وبالتالي توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد، كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة

3.**الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي** :إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق يعني إن السوق الوطنية ستكون مفتوحة على المنتجات العالمية خاصة وإن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنه رفع الحماية الوطنية عن المنتجات المحلية ورفع الرقابة الجمركية على المنتجات الأجنبية مما يجعل المؤسسات الوطنية في قلب المنافسة الدولية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تنشط في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني وعليه فإن دعمها وترقيتها سوف يضمن دورها في المحافظة على الطابع الصناعي الوطني أمام المنتج الأجنبي.

[1]:المرجع السابق، ص 212-213.

خلاصة الفصل:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية "، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.
وقد برز مفهوم "التنمية Development " بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة عل حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي " MaterialProgress "، أو التقدم الاقتصادي " Economic Progress ".

قد برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقاً يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع المستوى الاقتصادي في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

تمهيد:

يعتبر تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على ومختلف الأنشطة في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كإستراتيجية هادفة للنهوض بهذا القطاع وترقيته وتحتل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بسكرة مكانة كبيرة كباقي الولايات الموزعة عبر القطر الوطني وذلك من حيث عدد المؤسسات المصغرة التي قامت بتمويلها.

وعى هذا الأساس ،وللإلمام بمختلف جوانب الوكالة الممولة ،قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثاني: كيفية تمويل المؤسسات المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تدعيما لما تقوم به الوزارة الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الهيئات المنبثقة عنها ،هناك هيئة حكومية تؤدي أدوارا مختلفة في دعم ونمو وبروز المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996 تم المشروع في الجهاز الجديد لتشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997 ،ومنذ هذا التاريخ أصبحت الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هدفها هو تسيير حساب التخصص الخاص رقم 078-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ،والذي حددت كيفية تسييره بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08-09-1996.

كما تم تعديل المرسوم التنفيذي 98-213 المؤرخ في 13-07-1998، كما تم تعديله مرة أخرى سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 06-09-2003.

ويمكن تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على أنها :جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، يقوم بتمويل دعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها حيث يقع مقر الوكالة في الجزائر العاصمة ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على قرار مجلسها التوجيهي ،ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار المجلس[1].

1- المواد 02، 05 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المؤرخ في 06-09-2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996.

و يحتوي فرع وكالة بسكرة على الملحقات التالية:

الجدول رقم (11): معلومات حول ملاحق الفرع الولائي للوكالة ANSEJ

الملاحق	تاريخ الإنتاج	رقم الهاتف
ملحقة زريبة الواد	2010-07-13	033-70-11-06
ملحقة أولاد جلال	2012-04-24	033-76-12-81
ملحقة طولقة وبسكرة	2013	طولقة بدأت العمل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: للوكالة.

يتولى تسييرها رئيس الملحق وتكلف بالمهام الآتية:

- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع.
- متابعة المؤسسات المصغرة.
- تحصيل القروض بدون فائدة[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يضم الفرع الولائي للوكالة الذي يسيره مدير ويساعده مستشار مكلف بالاتصال والاصغاء الاجتماعي، ما يأتي:

- مصلحة إدارة الوسائل.
- مصلحة المالية والمحاسبة.
- مصلحة الإحصائيات و الإعلام الآلي.
- مصلحة المرافقة[2].
- مصلحة المتابعة أو التحصيل والمنازعات.

[1]- المادة 13 من قرار رقم 187 المتضمن تنظيم داخلي للوكالة الداخلية المؤرخ في 24-11-2011

[1]- المادة 11 من قرار رقم 187 المتضمن تنظيم داخلي للوكالة الداخلية المؤرخ في 24-11-2011

أما بالنسبة لوكالة بسكرة فيتوضح هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة:

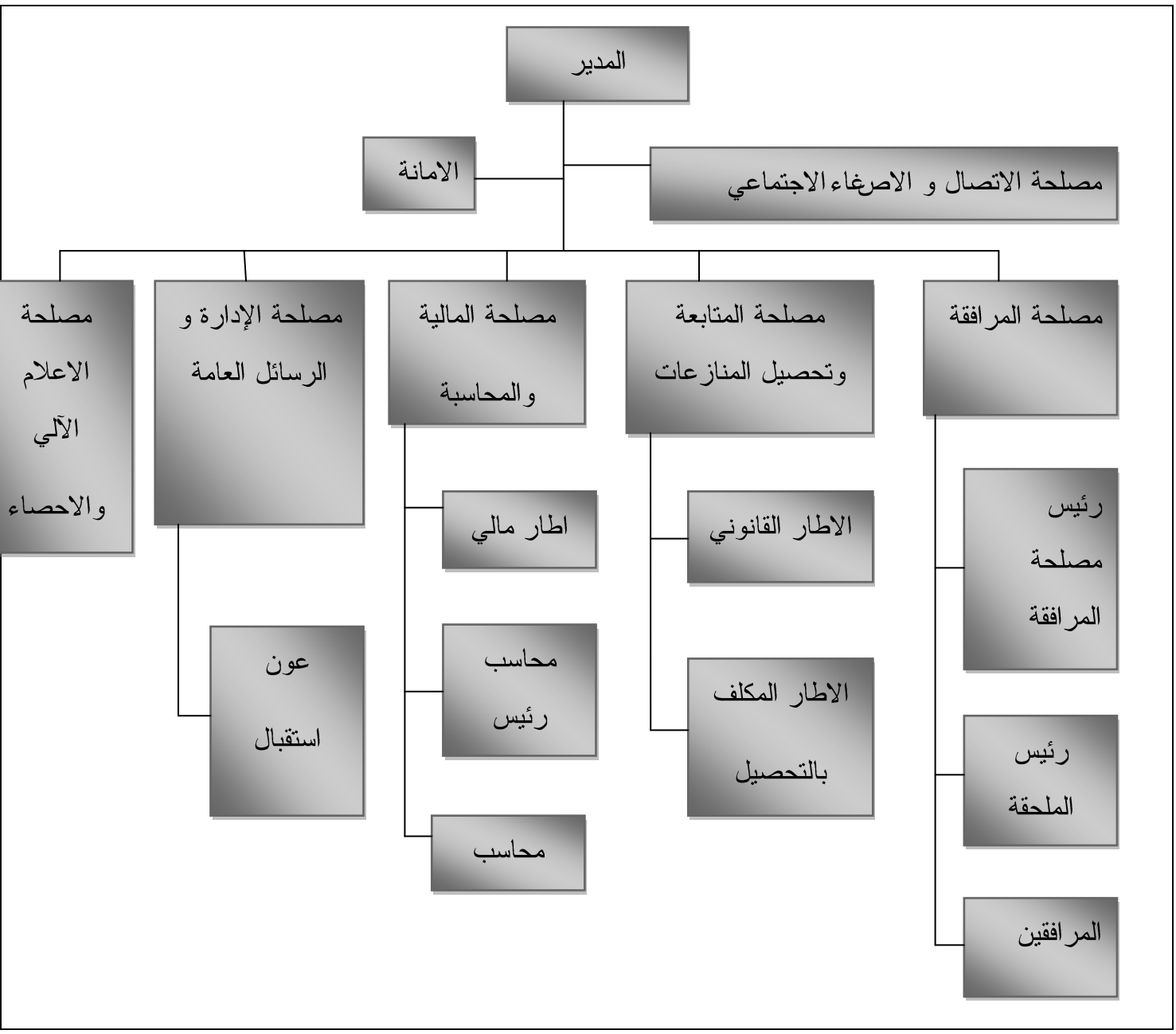

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على: مقابلة مع السيد حمادي عصام، موظف مكلف بالاتصال والإصغاء الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة بسكرة، يوم 07-05-2017، على الساعة 09:00

المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب أصحاب المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعلانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها في شكل قروض بدون فوائد .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات .
- تشجيع كل شكل آخر من الاعمال والتدابير الرامية الى ترقية احداث الأنشطة وتوسيعها.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض[1].
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في ان تطلب انجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290، المتعلق بتحديد الشروط والإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع مستواها، المؤرخ في: 06-09-2003، بمعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-157 المؤرخ في 20-06-2010. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06-03-2011.

حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن ان تقوم بما يلي:

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- تطبق كل تدبير من شانه ان يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المبحث الثاني: كيفية تمويل المؤسسات المعتمدة من قبل الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تسهر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على توفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة للمؤسسات الصغيرة ومنحها كل التسهيلات والاعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم وكذا تسيير مؤسساتهم في احسن الظروف.

المطلب الأول: شروط اللجوء الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

من اهم شروط اللجوء الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]:

- ان يتراوح سن المستثمر ما بين 19 و 35 سنة مع إمكانية وصول السن الى 40 سنة بشرط ان يتعهد المستثمر بتوفير ثلاث مناصب شغل دائمة بما فيها اشركاء.
- ان يكون المستثمر ذو تاهيل مهني و/ او ذو ملكات معرفية معترف بحا.
- ان يقدم المستثمر مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تتغير حسب المبلغ الإجمالي للاستثمار والتي سنوضحها لاحقا .
- يجب ان لا يكون المستثمر شاغلا وظيفة ماجورة عند تقديم طلب الاعانة.
- يجب ان يكون المستثمر مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

[1]– guide de création de la micro entreprise, p05.

بعد توفر الشروط المذكورة آنفا، يمكن للمستثمر الحصول على دعم الوكالة بعد ملئ استمارة التسجيل مع تقديم الوثائق المرفوقة لتكوين الملفين الإداري والمالي، والتي تتمثل في:

1 -الملف الإداري:

- شهادة ميلاد رقم 12 مع رقم الشهادة.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو شهادة الجنسية.
- نسخة من الوثائق التي تثبت المؤهلات المهنية (شهادة تعليم أو شهادة عمل أو...).
- بطاقة إقامة.
- صورة شمسية.
- البطاقة الزرقاء (بطاقة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل)سارية المفعول.

2- الملف المالي:

- نسخة من الفواتير الشكلية للتجهيزات (بدون احتساب الرسوم).
- نسخة من الفواتير الشكلية للتأمين متعددة الأخطار أو شاملة الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم)[1].
- نسخة كشف التهيئة معينة من الرسوم إن وجدت.

3- التصريح الشرفي:

أنا الممضي (ة) أسفله، أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند إيداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند إيداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفد من إعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع /إنشاء مؤسسة مصغرة /خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM.

[1]– guide de création de la micro entreprise, p06.

المطلب الثاني: أساليب التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تسهر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على منح كل التسهيلات والإعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم وكذا تسيير مؤسساتهم في أحسن الظروف بتوفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) الذي أنشأ في 30 ديسمبر 1996 ،والمكلف بتمويل عمليات ترقية وتدعيم تشغيل الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك والمؤسسات المالية ،حيث توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة:

أولا.التمويل الثنائي: في هذا النوع من التمويل تتكون المساهمة من ما يلي:

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
- قروض بدون فائدة التي تمنحها الوكالة[1].

و الجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي قبل وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المتعلق بتحديد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها :

1- مقابلة مع السيد ومان علي، موظف مكتب التكوين، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة بسكرة، يوم: 08-04-2017، على الساعة .10.00

الجدول رقم (12): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى	قيمة الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض بدون فائدة ANSEJ
1	اقل من 5.000.000دج	75%(قبل)	20%(قبل)
		71%(بعد)	29%(بعد)
2	ما بين 5.000.000دج و10.000.000دج	80%(قبل)	20%(قبل)
		72%(بعد	28%(بعد)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : **Guide de création de la micro-Entreprise,P06**

نلاحظ ان أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء او التكلفة الناتجة عن انسحاب البنوك بمفردهم ، وهذا ما يشكل عائق بالنسبة لاصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي الذي سنتطرق اليه لاحقا، وهذا يعزى الى عدم قدرة أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم، حيث يفضل المستثمرون تمويل مشاريعهم بالستخدام القروض، متوقعين ان يتحصلوا على عائد اكبر من تكلفة القرض، و بذلك تزداد قيم الأرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض، خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية الى 100%.[1]

ثانيا. التمويل الثلاثي : في هذا النوع من التمويل تتكون المساهمة من المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع و القروض التي تمنحها الوكالة بدون فائدة، بالإضافة الى تلك القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية بمعدلات فائدة معدومة 0%، حيث تاخذه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على عاتقها و يتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار

1guide de création de la micro entreprise, p08.

القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع الذي تم إنشائه حسب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 9 جوان 1998م، المعدل و المكمل بالمرسوم التنفيذي رقم 289/03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية

المعنوية و الاستقلال المالي حيث يتكفل هذا الصندوق بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك و المؤسسات المالية، و الموجهة للشباب أصحاب المشاريع .

و الجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي قبل و بعد صدور المرسوم التنفيذي المذكور سابقا[1] :

الجدول رقم (13): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	نسبة القرض البنكي	
1	اقل من 5.000.000دج	5%(قبل)		25%(قبل)	70%(قبل)	
		1%(بعد)		29%(بعد)	70%(بعد)	
2	مابين 5.000.000دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	20%(قبل)	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		8%(قبل)	10%(قبل)		72%(قبل)	70%(قبل)
		2%(بعد)	2%(بعد)	28%(بعد)	70%(بعد)	70%(بعد)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : **Guide de création de la micro-Entreprise,P06** حيث تتمثل[2] :

[2] المادة 13 من قانون 11-11، المتعلق بقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 18-07-2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في: 08-09-1996.

[1] guide de création de la micro entreprise, p09.

- المناطق الخاصة في : ولايات الهضاب العليا و الجنوب
- المناطق الأخرى في : باقي ولايات الجزائر

نلاحظ ان هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه قبل صدور المرسوم التنفيذي المذكور سابقا، حيث تم تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5 % الى 1 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي او اقل من 5000.000 دج، ومن 08% الى 2% بالنسبة للمناطق الخاصة، ومن 10%الى 2% بالنسبة للمناطق الأخرى من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع ما بين 5000.000 دج و 10.000.000 دج، هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة بالقرض التي تمنحه لاصحاب المشاريع، من 25% الى 29% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20 % الى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني .

ثالثا . مدة استرداد القرض :

1. بالنسبة للتمويل الثنائي: تقدر مدة التسديد ب ثمان (08) سنوات تقسم كالتالي :

- الثلاث (03) سنوات الأولى : اعفاء من تسديد القرض .
- الخمس (05) سنوات التالية : يسدد المستثمر ما قيمته نسبة المساهمة الشخصية حسب المستوى المذكور سابقا Xالمبلغ المستثمر.

مثلا : (71%)X(5.000.000دج) او (72%)X(10.000.000دج) مقسمة على خمس(05) سنوات.

- إضافة الى ست(06) سنوات من الاعفاء الضريبي .

2. بالنسبة للتمويل الثلاثي: تقدر مدة التسديد ب ثلاث عشر (13) سنة تقسم بالشكل التالي :

- الثلاث(03) سنوات الأولى : اعفاء من تسديد القرض[1] .

1- المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010.

- العشر(10) سنوات التالية: يسدد المستثمر ما قيمته نسبة المساهمة الشخصية حسب المستوى المذكور سابقاX المبلغ المستثمر.

مثلا : (1%)X(5.000.000دج) او (2%) X (10.000.000دج) مقسمة على (10) سنوات.

حيث يأخذ بعين الاعتبار الأولية في التسديد كالتالي :

-الخمس (05) سنوات الأولى : التسديد للبنك

-الخمس (05) سنوات الأخيرة : التسديد للوكالة

- إضافة الى ست (06) سنوات من الاعفاء الضريبي .

المطلب الثالث: انشاء و توسيع المؤسسات المتعددة من قبل الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب:

بنفس الأساليب المالية المذكورة سابقا، تمول الوكالة نوعين من الاستثمار هما :

اولا: استثمار الانشاء

يتعلق استثمار الانشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب او عدة شباب مؤهلين للاستفادة من تمويل ودعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

أولا. الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:

2 -الإعانات المالية:

بالإضافة الى القرض بدون فائدة المذكورة أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثلاثةقروض أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال :

- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة الف (500.000)دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات و التدفئة و التكييف و الزجاجة و دهن العمارات و ميكانيك السيارات[1] .

[1]- المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010.

- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة الف (500.000)دينار للتكفل بايجار المحلات المخصصة لاحداث أنشطة مستقرة .
- قروض بدون فائدة يمكن ان يبلغ مليون (1.000.000)دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بايجار المحلات الموجهة لاحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمحلات طبية و مساعدي القضاء و الخبراء المحاسبين ومحافضي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين و مكاتب الدراسات و المتابعة الخاصة بقطاعات البناء و الاشغال العمومية و الري.
- هذه القروض الثلاثة لا تجمع و تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون الى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصاحب المشروع و في مرحلة إحداث النشاط فقط .

- **تخفيض نسب الفوائد البنكية :**

في اطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزءا من الفوائد على القرض البنكي، طبقا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المتعلق بتحديد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها : زيادة عن الامتيازات المنصوص عليها

في التشريع و التنظيم المعمول بهما، يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من تخفيض في نسبة فائدة قروض الاستثمارات الخاصة باحداث او توسيع الأنشطة الاقتصادية التي تمنحها إياهم البنوك و

المؤسسات المالية، يحدد هذا التخفيض على النحو الاتي :

- 80% من المعدل الدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة و الصيد البحري و البناء و الاشغال العمومية و الري وكذا الصناعات التحويلية[1] .

1- الموقع الرسمي للوكالة يوم: 06-04-2017، على الساعة: 05-09

http :www.ansej.org.dz/generaterueAr.aspix pageGenere=Accompanement

- 60% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى [1].

وعندما تكون استثمارات الشاب او الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا و الجنوب ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها أعلاه تباعا الى 95% و 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك و المؤسسات المالية، ولا يتحمل المستفيد او المستفيدين من القرض سوى فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض .

و طبقا للتعليمية رقم 01 المؤرخة في 11 مارس 2013 و المتعلقة بالتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، الصادرة عن الوزير الأول، استفاد أصحاب المشاريع الاستثمارية في ولايات الجنوب من تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 100%، بهدف رفع كل القيود التي تحول دون تطوير روح المقاولة لدى الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية في ولايات الجنوب .

- **الامتيازات الجبائية :** و تتمثل في :

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .
- الاعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة للمارسة النشاط .
- الاعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة .

2. مرحلة الاستغلال : وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط او سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، و تتمثل هذه الامتيازات في [2]:

1- الموقع الرسمي للوكالة يوم: 06-04-2017، على الساعة: 05-09

http :www.ansej.org.dz/?generaterueAr.aspix pageGenere=Accompanement

[1] المادة 13 من قانون 11-11، المتعلق بقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 18-07-2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في: 08-09-1996.

- الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على
- النشاطات المهنية، وتمتد فترة الاعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشءات الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع الاستثمارية .
- الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الامر بترميم الممتلكات الثقافية .

بالإضافة لهذه الإعفاءات من دفع الضرائب تاتي تدابير جديدة لدعم هذا الامتياز، باخضاع المشاريع الاستثمارية الجديدة لدفع الضريبة بصفة تدريجية، بعد نهاية مدة الاعفاء، وهذا على الشكل التالي :

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي : تخفيض قدره 25%
- يمكن ان يبقى المشروع المنشا من قبل الوكالة مسمى بمؤسسة مصغرة الى غاية 26 سنة من تاريخ الانشاء حتى يمكن له الاستفادة من الامتياز التالي :

يمكن تلبية بعض حاجات المصالح المتعاقدة من قبل المؤسسات المصغرة كما هي معرفة في التشريع و التنظيم المعمول بهما في حدود 20% على الأكثر من الطلب العام حسب الحالة محل دفتر شروط منفصل او حصة من دفتر شروط مخصص .

وهذا يعني انه وحتى تتمكن المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة من العمل و التطور، خصص لها تنفيذ ما نسبته 20% من اجمالي المشاريع العمومية المحلية المطروحة في المناقصات [1].

1 -الموقع الرسمي للوكالة يوم: 06-04-2017، على الساعة: 05-09

http :www.ansej.org.dz/؟generaterueAr.aspix pageGenere=Accompanement

ثانيا : استثمار التوسيع

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة و المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و التي تطمح الى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط او نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي

أولا. شروط التاهيل : للاستفادة من تمويل استثمار التوسيع، يجب استيفاء الشروط الاتية :

- جمع ثلاث 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية او 06 ست سنوات في المناطق الخاصة.
- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي .
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك اوتغيير طريقة التمويل من ثلاثي الى ثنائي .
- تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي . تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتضام .
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة

ثالثا. الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية :

الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الانشاء هي نفسها بالنسبة لاستثمار التوسيع، ما عدا القروض بدون فائدة الإضافة المذكورة سابقا : قرض كراء–قرض ورشات متنقلة –قرض مكاتب جماعية .

رابعا:مرافقة ومتابعة الشباب أصحاب المشاريع

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع للحصول على القرض البنكي والإعانات والامتيازات التي تمنحها الدولة لإنجاز المشروع الاستثماري واستغلاله على أحسن وجه ،وكذا تكوين أصحاب المشروعات الاستثمارية حول تقنيات تسيير المؤسسات.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال و الإعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار انشاء أو توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال 'من خلال كوين فرق من المرافقين ،مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية.وفق المراحل التالية[1]:

1 -الاستقبال والإعلام:

أ -الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام والتوجيه.

ب يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـــــ:

- أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.
- التعارف بين أصحاب المشاريع العقارية لمقارنة وتقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد.

ج- ثم يليه اللقاء الفردي الأول ،والذي يسمح بـــــــ:

- إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية وبين مرافقك.
- أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.
- إثبات مؤهلات ومكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
- المشاركة في دراسة سوق المشروع الاشتثماري.

2 -جمع المعلومات:

مساهمة أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.
- تحديد اخيار التجهيزات الموافقة لمشروعك.
- تحديد اختيارات الموارد البشرية.
- تحديد الاختيارات القانونية.
- تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المشروع.

3 -يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية –اقتصادية.

1- **المادة01 المرسوم التنفيذي رقم 319/94** المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ،الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد67 ، الصادرة في 19 /1994/10

4 -يتم تقييم المشروع تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء ،اعتماد وتمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل [1].

5 -بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله،يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين تقنيات تسيير المؤسسات ،قبل تمويل نشاطه.

6 -الإنشاء القانوني وتمويل المشروع :ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار باختيار الصيغة القانونية لمشروعه وإتمام الملف من أجل التمويل .

7 -تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.

8 -عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافقلإعطاء نصائح لصاحب المشروع والرفع من حظوظ النجاح وتطوير المشروع الاستثماري.

أما بالسبة للمشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي ،فتختفي مراحل وتتقلص مراحل لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها.

ثانيا -تكوين الشباب أصحاب المشاريع:

يعتمد نجاح وتطور المشروع على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير ،لهذا السبب ،جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم ،حيث قامت الوكالة بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب أصحاب المشاريع ،ويسمح لهم بالإطلاع بفضل أسلوب سهل وعملي ،على المبادئ الأساسية لانطلاق مشروعهم الاستثماري وتيسيره.

اليوم، لدى كل فرع محلي مكون ،استفاد من تكوين حول البيداغوجية و محتوى المواد ،وتسيير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها ،محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع ،ويتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد هي :

- مادة الإنشاء :إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

1- الموقع الرسمي للوكالة يوم: 06-04-2017، على الساعة: 05-09

http :www.ansej.org.dz/?generaterueAr.aspix pageGenere=Accompanement

- مادة التسويق :دراسة السوق.
- مادة الضرائب :الاجراءات والأسس الضريبية.
- مادة التخطيط المالي :الميزانية ،تسيير الخزينة ،تحليل التكاليف والمنتجات

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قبل التطرق إلى مساهمة الوكالة في ولاية بسكرة ،لابد من إعطاء لمحة عامة عن المناخ الاستثماري في الولاية ،حيث تتميز بسكرة بأنها تقع في الجنوب الشرقي وبالتحديد شمال الصحراء ،حيث تتربع على

مساحة تقدر بـــــــ: 21509.80 كلم ^{2} مقسمة على 12 دائرة 33 بلدية ،مما يعطيها موقعا استراتيجيا كونها تتوسط ست ولايات (خنشلة ،باتنة ،مسيلة ،الجلفة ،ورقلة ،الوادي)، ولاعتبارات المعبر الأساسي للجنوب الكبير ،تعتبر الولاية فلاحية بالدرجة الاولى فهي تتمتع بالأراضي الزراعية الشاسعة وبالموارد المائية المتنوعة إضافة إلى الثروة الحيوانية ،وتتعدد بها المحاجر والمقالع ،إضافة إلى توفرها على هياكل قاعدية متنوعة تسمح لها بدعم الاستثمار في مختلف القطاعات في المنطقة.

المطلب الأول:النشاطات الممولة:

باعتبار إقليم الولاية يتوفر على أرض خصبة للاستثمار ،وتنوع إمكانياته المادية والبشرية والطبيعية، تصر الوكالة على التنوع في المشاريع القطاعات التالية :

1 -**القطاع الفلاحي:** تشتهر المنطقة بـــــ:

- إنتاج التمور ومشتقاته: تعليب وتغليف التمر ،عجين التمر ،معجون التمر ،...
- زراعة المنتجات: الزراعة المحمية داخل البيوت البلاستيكية أحادية القبة ،ومتعدد القبب.
- تربية الحيوانات: كالابقار من اجل انتاج اللحوم والحليب ومشتقاته، والدواجن من اجل انتاج اللحوم البيضاء والبيض...الخ[1].

1- المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010

2- القطاع الصناعي: في هذا القطاع ومن اجل التنمية المحلية الصناعية تم التركيز على:

- الصناعة التحويلية ومختلف الصناعات الخفيفة مثل: صناعة الورق، صناعة المواد الأولية (المسامير، البراغي،...[1]

3- البناء والاشغال العمومية: يكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة بالنسبة لقطاعات الأخرى باعتباره الأرضية الصلبة لنجاح أي مشروع (مرافق هامة، طرق،...) خاصة من ناحية:

- انجاز الطرقات والمرافق العامة والبناء في جميع اطواره : اشغال البناء ، اشغال الكهرباء،....

4- القطاع الحرفي: لما تحتويه الولاية من تراث ثقافي ثري ومناطق سياحية، ومن اجل احياء السياحة الصحراوية، ثم التركيز على:

- الخياطة ، حياكة الزرابي، صناعة الفخار،....الخ.

5- قطاع الخدمات: وهي المشاريع التي توفر وتلبي حاجيات المواطنين اليومية:

- المقاهي، المطاعم،...الخ.

والجدولين التاليين يوضحان تطور تصنيف المشاريع المؤهلة والممولة حسب قطاع النشاط[2].

1- - المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010

2. - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول **التنمية البشرية لسنة2003 أهداف الألفية من أجل التنمية انجازات و آفاق**، الدورة العامة الخامسة و العشرون، الجزائر، ديسمبر2004.

الجدول رقم (14) تطور عدد المشاريع المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 الى 2016

نشاطات السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	299	114	111	123	467	454	349	112	110	465
الحرف	45	32	46	38	252	315	172	252	249	310
النقل	33	8	72	73	278	5	0	15	16	3
الفلاحة	2	12	88	225	1588	1883	1413	1123	1127	1400
الري	0	1	5	8	6	1	1	1	1	2
المهن الحرة	13	0	12	24	24	20	25	15	14	26
الصناعة	94	39	23	32	70	65	49	30	28	77
الصيانة	3	0	3	5	0	0	0	2	2	0
الاشغال العمومية	7	68	100	105	108	57	32	25	24	88
المجموع	**496**	**274**	**460**	**678**	**2793**	**2800**	**2041**	**1575**	**1571**	**2371**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفونوغرافية ولاية بسكرة ، وبالاعتماد على الشكل المقابل:

الشكل رقم (02) تطور عدد المشاريع المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 الى 2016

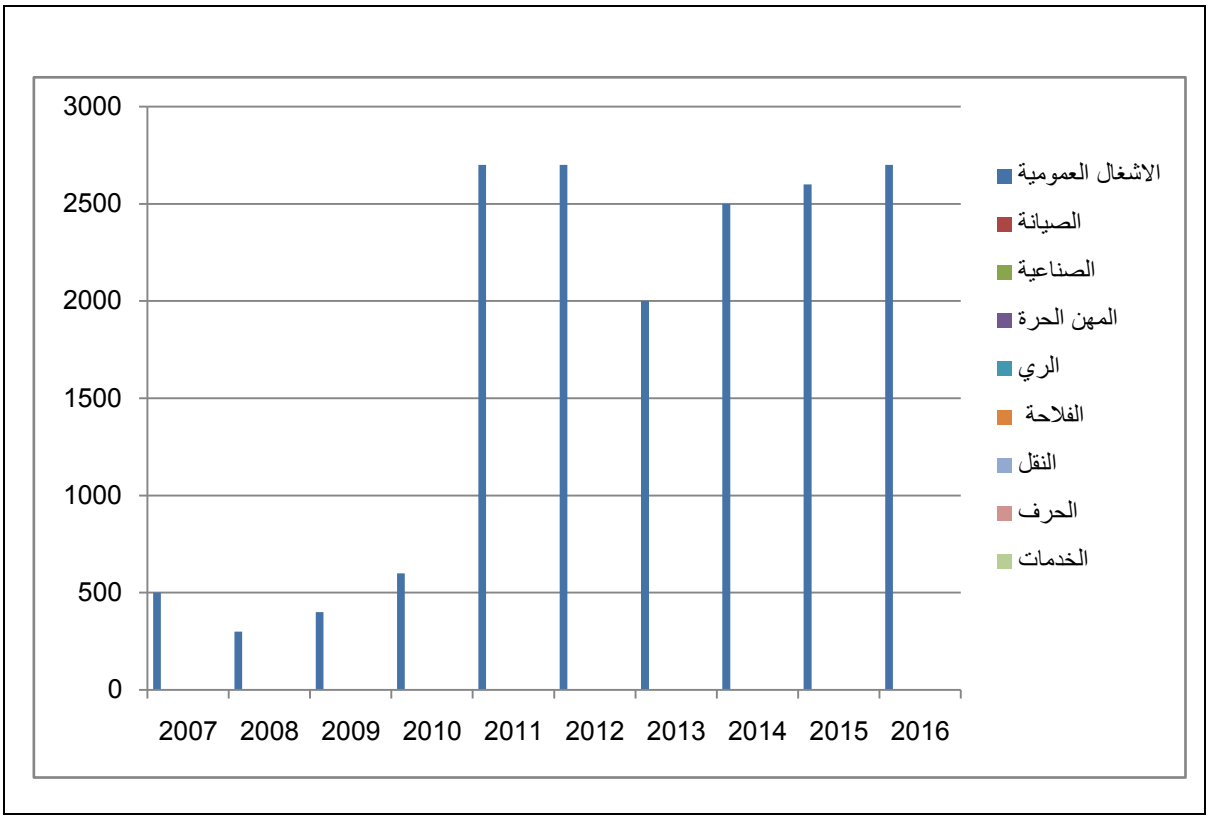

المصدر: : من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفونوغرافية ولاية بسكرة.

نلاحظ ان : عدد الملفات المودعة منذ 2007 الى غاية 2016 قدرت بمجموع 2700 ملف، توجه اغلب المستثمرين فيها قبل سنة 2010 الى الجانب الخدمي والحرفي بالدرجة الاولى وبعد هذه اسنة الى الجانب الفلاحي بالدرجة الاولى، يليها الخدمات ثم الحرف والنقل ، اما بالنسبة للقطاعات الاخرى بنسب ضعيفة الى معدومة من سنة الى اخرى[1].

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول **التنمية البشرية لسنة2003 أهداف الألفية من أجل التنمية انجازات و آفاق**، الدورة العامة الخامسة و العشرون، الجزائر، ديسمبر2004.

الجدول رقم (15) : تطور عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 2007 الى2016

نشاطات السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	241	123	68	62	79	216	238	249	251	255
الحرف	41	30	19	28	48	48	100	89	99	102
النقل	24	5	29	42	81	138	24	25	27	30
الفلاحة	1	16	11	53	188	710	1145	1146	1155	1150
الري	0	2	1	5	3	5	0	1	3	5
المهن الحرة	16	0	12	7	6	5	15	9	12	16
الصناعة	79	37	16	16	23	38	31	30	28	25
الصيانة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الاشغال العمومية	9	58	47	58	52	40	21	20	23	24
المجموع	413	271	203	271	480	1200	1619	1569	1597	1607

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفونوغرافية ولاية بسكرة.

من الجدول السابق، وبالاعتماد على الشكل المقابل[1]:

1-بن لاغة نهاد .مرجع سابق .ص92

الشكل رقم (3) تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007 الى 2016

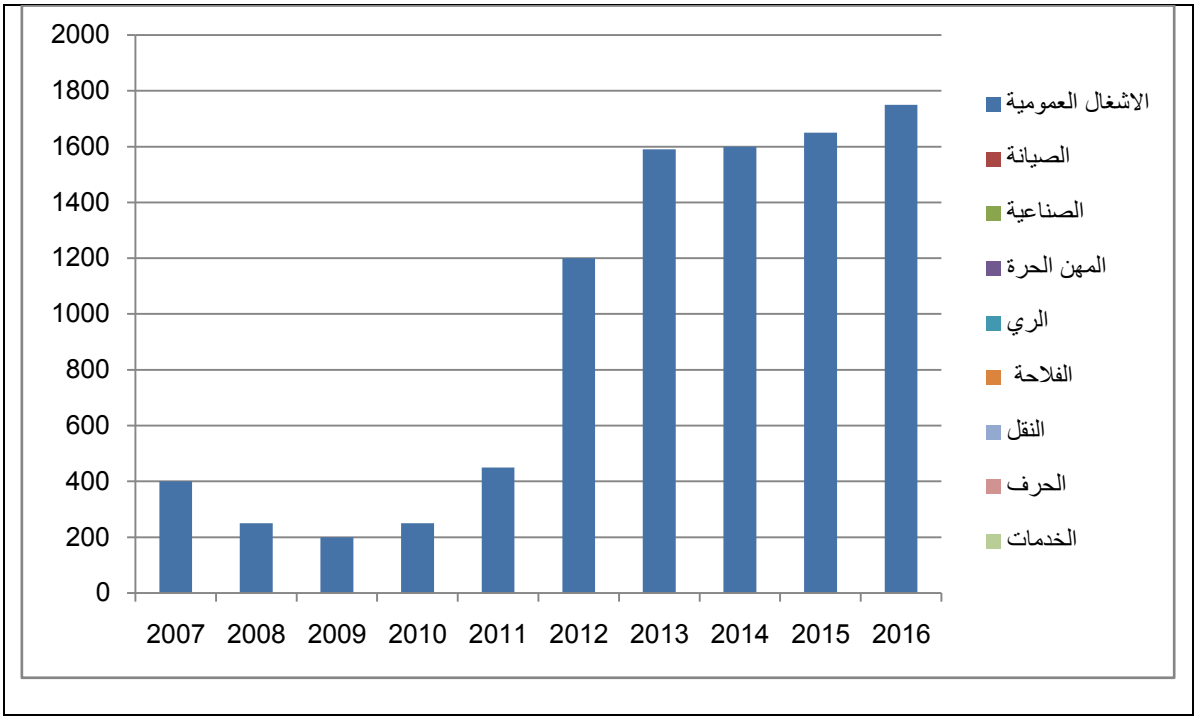

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفونوغرافية ولاية بسكرة.

نلاحظ ان: هناك زيادة ملحوظة في نسبة المشاريع الممولة من سنة 2007 الى 2016 وهذا بسبب اصلاحات 2011 التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات، مع الاشارة الى نسبة الملفات الممولة تقدر بـــ 47 بالمئة من اجمالي الملفات المؤهلة ، وكون ان الاولاية ذات طابع فلاحي فان قطاع الفلاحة يحتل لوحده الصدارة في السنوات الأخيرة (ابرز نشاطاته: العتاد الفلاحي، البيوت البلاستيكية ، تربية الابقار والاغنام والدواجن وتربية النحل)، يليه الخدمات (ابرز نشاطاته: الوكالات الاشهارية، الاعلام الالي ، المقاهي والمطاعم ...)، النقل والحرف والصناعات والاشغال العمومية والمهن الحرة على التوالي، بينما يحتل قطاع الصيانة اضعف مرتبة بعد الري بنسبة ضعيفة تؤول الى العدم[1].

1-بن لاغة نهاد مرجع سابق.ص93

كما نلاحظ أيضا وبعد مقارنة وبالتحديد في السنة الأخيرة 2016 ، ان عدد المشاريع الممولة في قطاع النقل يفوق عدد المشاريع المؤهلة بفارق كبير للمشروع، وهذا كله يفسر حل واحد وهو منح تسهيلات استثنائية للمستثمرين، فبمجرد تحصل المستثمر على رخصة السياقة المطلوبة يمنح له التمويل.

والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الممولة في اطار الوكالة حسب صيغ التمويل لسنة 2016:

الجدول رقم(16) : عدد المشاريع الممولة في اطار الوكالة حسب صيغ التمويل لسنة 2016:

المشاريع الممولة	مرحلة الانشاء		مرحلة التوسيع	
	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي
العدد	28	1699	00	02

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من الملاحظ انه عند توزيع المشاريع الاستشارية لسنة 2016على مختلف أنواع القطاعات، تتصدر غالبية المشاريع الممولة مرحلة الانشاء بالمقارنة مع مرحلة التوسيع بتركيبتها الماليتين ، وهذا راجع الى اعتماد المستثمرين في عملية التوسيع على التمويل الذاتي هذا من جهة، ومن جهة أخرى عامل السن والمحدد كحد اقصى بـــــــ35 سنة.

ربالرجوع الى مرحلة الانشاء، نلاحظ ان غالبية المستثمرين يتجهون الى صيغة التمويل الثلاثي لان العبء المتمثل في المساهمة الشخصية يكون اقل مما هو عليه في صيغة التمويل الثنائي[1].

1- ادقي عبد الحميد.مرجع سابق .ص25-26

المطلب الثاني: البنوك الممولة:

ان كل مشروع يمنح له التأهيل والموافقة على التمويل من طرف الوكالة ، تعاد دراسته وتقييمه من طرف البنك في حالة التمويل بصيغة التمويل الثلاثي، حيث تتعامل الوكالة مع كل من البنوك العمومية الخمسة كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (17): تطور تقسيم الموافقات البنكية حسب البنوك

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BADR	ـــــ	ـــــ	28	281	292	1004	1137	1140	1142	1150
BDL	ـــــ	ـــــ	23	120	114	133	128	126	133	125
BEA	ـــــ	ـــــ	26	76	74	128	131	100	101	105
BNA	ـــــ	ـــــ	11	101	102	162	92	90	98	100

1- -بن لاغة نهاد مرجع سابق.ص94

	ـــــــ ـــ	ـــــــ ـــ								
CPA	ـــــــ ـــ ـــــــ ـــ	ـــــــ ـــ ـــــــ ـــ	62	122	121	170	158	160	162	165
المجموع	ـــــــ ـــ ـــــــ ـــ	ـــــــ ـــ ـــــــ ـــ	150	700	703	1597	1646	1616	1636	1645

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نلاحظ ان هناك تزايد مستمر في التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في اطار التمويل الثلاثي عن طريقالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا ما فسرناه سابقا بنقص العبئ المتمثل في المساهمة الشخصية، كما نلاحظ ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الاكبر للمؤسسات المصغرة في اطار التمويل الثلاثي عن طريق الوكالة، وهذا ما يدل على ان الفلاحة في ولاية بسكرة تعتبرمن بين النشاطات الاكثر اهمية في التمويل، ثم يليه القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية المتخصصان في تمويل نشاطات الخدمات التي عرفت اقبالا كبيرا من طرف الشباب، ثم ياتي في الاخير كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري اللذان يساهمان في تمويل مشاريع الشباب لكن في الحدود الدنيا

الجدول رقم (18): تقسيم الموافقات البنكية حسب قطاع النشاط لسنة 2016

النشاطات	نسبة الموافقات البنكية
الخدمات	% 18,95
الحرف	%6,50
النقل	%0,73
الفلاحة	%68,65
الري	%0
المهن الحرة	%0,54
الصناعة	%2,55
الصيانة	%0,12
الاشغال العمومية	%1,94
المجموع	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ويمكن تمثيل هذه النسب في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسب التمويلات البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار التمويل الثلاثي عن طريق الوكالة لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية بسكرة لسنة 2013.

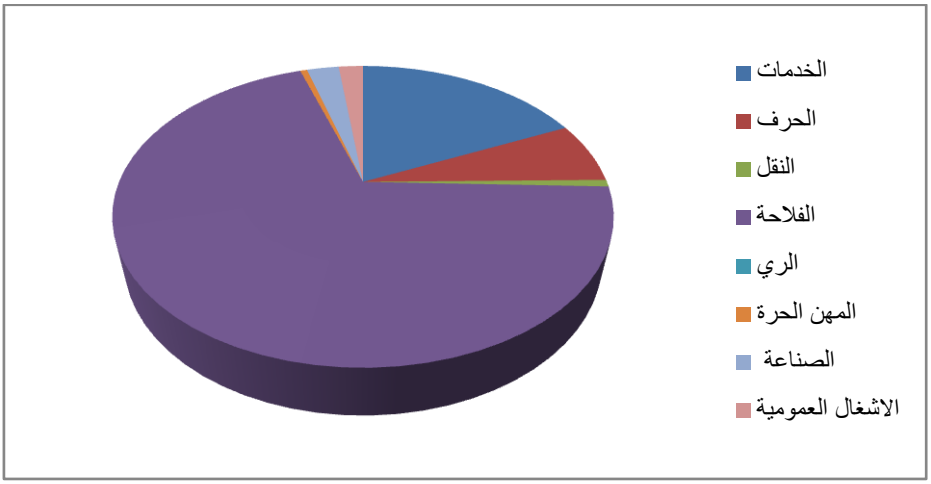

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن توضيح مساهمة ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

الشكل رقم (05):عدد المؤسسات المنشأة من قبل الوكالة من إجمالي المؤسسات الناشطة خلال الفترة 2007-2016[1]

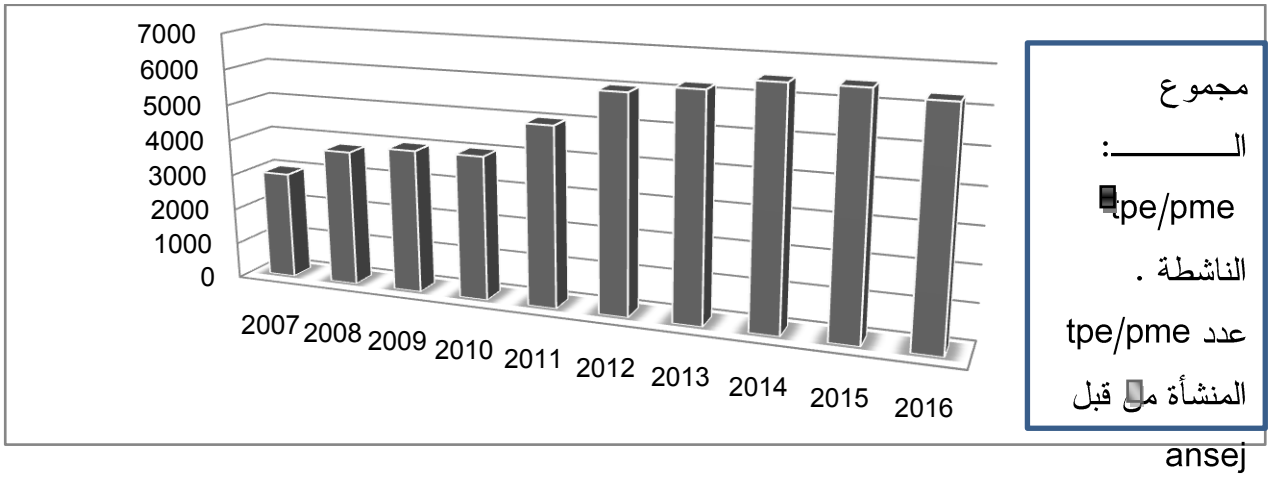

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على فونوغرافية ولاية بسكرة 2007-2016

أي أن مساهمة الوكالة ضعيفة جدا في تنمية الاستثمارات المحلية ،فخلال هذه الفترة أمكنها الحفظ على 311 مؤسسة ناجحة ومستمرة إلى يومنا هذا ،في حين أن العديد منها قد واجهتها مشاكل أو توقفت أو تأخرت عن تسديد القروض فانسحبت.

من خلال الاحصاءات المقدمة سالفا يتضح وجود أسباب لانخفاض مساهمة الجهاز في تنمية الاستثمارات المحلية على مستوى الولاية أو حتى على المستوى الوطني ،بالرغم من المجهودات المبذولة ومن موافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة للوكالة وتستمر بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يجعل الحصول على القروض صعبا جدا ،مع صعوبة الحصول على العقار بالخصوص في المدن الكبرى،وصعوبة توفير التمويل وفي المحيط الإداري ،يضاف إلى ما سبق المشاكل المتعلقة بضعف التنسيق ،خاصة بين الوكالة من جهة وبين البنوك من جهة أخرى،كما أن الاستثمارات التي تنجح في الاستفادة من امتيازات الجهاز تواجه الوكالة مشاكل التي تظهر في صعوبة سداد القروض حتى في وجود الإعفاءات والتخفيضات وتأجيل دفع المستحقات[2].

من خلال ansej نتطرق للنظر في وضعية القطاعات التي اصدرت وفق الشهادات كما يلي :

1- -بن لاغة نهاد مرجع سابق.ص97

1- المرجع السابق.ص98

الجدول رقم (19): الشهادات الأهلية حسب القطاع المتراكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تقرير ANSEJ في 2015/06/30

قطاع النشاطات	عدد من شهادات الأهلية الصادرة	عدد من شهادات الامتثال	مجموع شهادات الأهلية والامتثال سلمت	نسبة %
	إنشاء المرحلة	المرحلة التمديد		
خدمات	224791	1374	226165	33.05
نقل الركاب	126892	209	127101	18.58
صياغة	77575	234	77809	11.37
نقل البضائع	59189	479	59668	8.72
الزراعة	27885	1361	29246	4.27
صناعة	72872	560	73432	10.73
الأشغال العامة	45190	640	45830	6.70
المهن	23160	135	23295	3.40
صيانة	6873	32	6905	1.01
الصيد	10726	373	11099	1.62
الهيدروليكية	2238	5	22243	0.33
نقل في برادات	1412	24	1436	0.21
إجمالي	678803	5426	684229	100

المصدر:

Bulletin d'information statistique de la PME année 2014/2015 N26 ,P27

الجدول التالي يمثل المشاريع الممولة من قبل القطاع النشاطات 2015 وعدد المشاريع الممولة اسقاطا على عدد الوظائف مقابل مبالغ الاستثمار

الجدول رقم (20): المشاريع الممولة من قبل قطاع النشاطات من طرف ANSEJ إلى غاية 2015/06/30

قطاع الخدمات	عدد من المشاريع الممولة	عدد الوظائف المقابلة	مبلغ الاستثمار(DA)
الخدمات	101540	237342	320968388178
نقل الركاب	18980	43671	46605733502
صياغة	41530	123289	106305866503
نقل البضائع	56530	96239	145557402537
الزراعة	47209	113858	1623548165896
صناعة	20729	62648	92102432099
صناعة البناء والتشييد	28980	87107	107458165896
المهن	8156	18630	17278978680
صيانة	8033	19170	19399069498
الصيد	1071	5331	7047427095
الهيدروليكية	535	1997	3132078035
نقل في برادات	13375	24120	33737348199
المجموع	346668	833402	1061935728361

المصدر:

Bulletin d'information statistique de la PME année 2014/2015 N24 ,P28

وفقا للجدول أعلاه، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية للقادة المشروع يرافقه ANSEJ (مع 101540 مشروع) تليها السلع مع قطاع النقل 56530المشاريع والقطاع لل 47209 الزراعة مع المشاريع الممولة.

والولايات المهيمنة من حيث عدد المشاريع الممولة من قبل ANSEJهي :بجاية وتلمسان، وهران، تيبازة، تيزي وزو و

الجدول رقم (21): قطاعات نشاطات وعدد من المشاريع الممولة للرجال و النساء من طرف ANSEJ 2015/2014

قطاع الخدمات	عدد من المشاريع الممولة	رجال	نساء	معدل %
الخدمات	93893	78568	15325	16
نقل الركاب	18750	18271	479	3
صياغة	37934	31397	6555	17
نقل البضائع	56455	55745	710	1
الزراعة	37711	36006	1705	5
صناعة	15761	13516	2245	14
صناعة البناء والتشييد	23856	23298	558	2
المهن	6471	3775	2896	43
صيانة	6474	6339	135	2
الصيد	916	902	14	2
الهيدروليكية	500	478	22	4

نقل في برادات	12955	12583	372	3
المجموع	311876	280860	31016	100

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME année 2014/2015 N25

منذ تنفيذه في نهاية يونيو 2015، الجهاز ANSEJ يسمح لمرافقة 280860 رجال الأعمال من الذكور مقابل 31016 سيدات الأعمال هو معدل تأنيث العالمي من 10٪. منظم امرأة هو الأنشطة الليبرالية الهامة مع 43٪.

الجدول رقم (22): يمثل تطور مؤشرات الاداء المراكز التسيير 2015/2014

مؤشرات الأداء	2014	2015
عدد من المروجين	4373	3158
عدد من المروجين	1735	1550
عدد من الأعمال المستمدة خريطة	245	301
عدد الشركات خلقت	675	957
عدد الوظائف المستحدثة	3128	3418

المصدر : Bulletin dinformation satistique de la PME année 2014/2015 N26

وفيما يتعلق بطبيعة المشاريع، بما في ذلك مراكز التيسير والقطاعات المهيمنة هي الخدمات والصناعة والحرف .وهناك مشاريع أخرى في قطاعات الزراعة والأشغال العامة والتجارة.

الجدول رقم (23): توزيع المشاريع يرافقه مراكز تسهيل حسب قطاع النشاط

عدد من المروجين مرافق	قطاع النشاطات	العدد	النسبة
1.550	الصناعة	362	23.35
	الخدمات	538	34.70
	أشغال العمومية	151	9.74
	الفلاحة	172	11.09
	التجارة	04	0.25
	المهن	322	20.77
	أنشطة مختلفة	01	0.06

المصدر : Bulletin dinformation satistique de la PME année 2014/2015 N27

الجدول رقم (24) يمثل تطور المؤسسات المستضافة و عدد المؤسسات المنشاة

العام	2014	2015	التطور %
عدد المؤسسات المستضافة	120	135	12.5
عدد المؤسسات المنشأة	75	84	11.2

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME année 2014/2015 N28

تقييم حاضنات الأعمال :

في نهاية عام 2015، كانت 13 حاضنة الأعمال التشغيلية في وحول ولايات التالية :عنابة،

وهران، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، شركة البيض، أم البواقي.

مؤشر الأداء الرئيسي حاضنات الأعمال هو عدد من المشاريع المستضافة.

الإحصائيات في الجدول أدناه، ومشاريع قلق 3hébergésفي حاضنات في نهاية عام 2015.

ووفقا للبيانات التي تم جمعها من 13دور الحضانة العاملة في عام 2015، يبدو أن عدد المشاريع استضافت بلغ 135منها تعيين 84شركة بنسبة 62٪ .وقد بلغ عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من قبل 135شركة 397فرصة عمل.

بالمقارنة مع النتائج المسجلة في عام 2014، لوحظ تطور بنسبة 12.5٪ من حيث الشركات استضاف و 11.2٪ من حيث الشركات التي تم تأسيسها .وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي تستضيف تتراوح ما بين 24و 36 شهرا قابلة للتجديد وفقا لنضج المشاريع واحتياجات الدعم من قبل مطوري المشاريع المطلوبة.

منذ تنفيذه في أواخر ديسمبر كانون الاول عام 2015، الجهاز ANSEJيسمح لمرافقة 321079 رجال الأعمال من الذكور مقابل 35639سيدات الأعمال هو معدل تأنيث العالمي من 10٪ .منظم امرأة هو الأنشطة الليبرالية الهامة مع 44٪

الجدول رقم (25) المشاريع الممولة من قبل الصناعة المتراكمة لANSEJ : (31/12/2015)

قطاع الخدمات	مشروع ممول	بدأ النشاط	عدد العاملين	%	المبلغ الإجمالي للاستثمار	متوسط المبلغ المتقاضى للعامل بـــ دج	متوسط دخل المؤسسة بـــ دج
خدمات	103401	241241	2	29.0	328470024600	1361585	3176662
نقل البضائع	56531	96241	2	15.8	14558855730	1512441	2574850
فلاحة	50042	119801	2	14	176067994300	1469670	3518404
الصياغة	42302	124937	3	12	108582022196	869094	2566830
BTPH	30616	90936	3	9	114206153185	1255896	3730277
الصناعة	22481	66925	3	6.3	100471609694	150257	4469179
نقل الركاب	18984	43677	2	5.3	46617872026	1067332	2455640
نقل في برادات	13382	24128	2	3.8	33755061939	1399000	2522423
المهنية	8740	19911	2	2.5	19313662381	970000	2209801
صيانة	8605	20277	2	2.4	21321269192	1051500	2477777
الصيد	1094	5415	5	0.3	7211282240	1337223	6591666
الهيدروليكية	540	2009	4	0.2	3157045389	1571451	5846380
المجموع	356718	855498	2	100	1104732825871	1291333	3096936

المصدر : Bulletin dinformation satistique de la PME année 2014/2015 N28

وفقا للجدول أعلاه، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية للقادة المشروع يرافقه ANSEJ منذ إطلاق هذا الجهاز (مع 103401 مشروعا) تلاه مؤشر قطاع الشحن مع 56530 المشاريع والقطاع الزراعي 50 042 المشاريع الممولة

الجدول رقم (26) قطاعات النشاطات على مجموع الشهادات الاهلية و الامتثال التي سلمت سنة 2015/2014 من طرف ANSEJ

قطاع النشاطات	مجموع الشهادات الأهلية والامتثال سلمت	عدد من شهادات الأهلية الصادرة	عدد من الشهادات الامتثال	%
		(إنشاء المرحلة)	(المرحلة التمديد)	
خدمات	228144	226743	1401	33.04
فلاحة	78489	78248	241	11.37
الصياغة	12895	128735	216	18.68
الصناعة	1464	1439	25	0.21
نقل الركاب	2258	2253	5	0.33
نقل البضائع	12295	23160	135	3.37
صناعة البناء والتشييد	73432	72862	560	10.64
نقل في برادات	29223	27862	1361	4.23
صيانة	60277	59787	491	8 .73

المهنية	46506	45837	669	6.74
الصيد	11404	11018	386	1.65
الري	6961	6929	32	1.01
المجموع	690404	684882	5522	100

المصدر : Bulletin d'information statistiques de la PME année 2014/2015 N24

الجدول رقم (27) يمثل قطاع الخدمات و المشاريع الممولة للرجال و النساء 2016/2015

قطاع الخدمات	المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة %
خدمات	103401	86712	16689	16
نقل البضائع	56531	55821	710	1
فلاحة	50042	47749	2293	5
الصياغة	24302	35098	7204	17
BTPH	30616	29948	668	2
الصناعة	22481	19316	3165	14
نقل الركاب	18984	18504	480	3
نقل في برادات	13382	12993	389	3
المهنية	8740	4887	3853	44
صيانة	8605	8456	149	2
الصيد	1094	1078	16	1

الهيدروليكية	540	517	23	4
المجموع	356718	321079	35639	100

المصدر : Bulletin dinformation satistique de la PME année 2014/2015 N25

والولايات المهيمنة من حيث عدد المشاريع الممولة من قبل ANSEJهي :بجاية وتلمسان، وهران، تيبازة، تيزي وزو و.

الجدول رقم (28): يمثل المشاريع الممولة من خلال قطاع النشاطات المتراكمة حتى 2014/12/31

قطاع الخدمات	عدد من المشاريع الممولة	عدد الوظائف المقابلة	مبلغ الاستثمار(DA)
الخدمات	98856	231979	310695178083
نقل الركاب	18942	43598	46501408991
صياغة	40132	120203	102227544705
نقل البضائع	56527	96234	145545707740
الزراعة	43263	105564	144225884946
صناعة	18800	57894	83127897950
صناعة البناء والتشييد	26791	82207	99117572796
المهن	7535	17312	15296764448
صيانة	7373	17885	17246297698
الصيد	1011	5080	6578764941

الري	527	1985	3090820674
نقل في برادات	13285	23987	33404408927
المجموع	333042	803928	1007058251898

المصدر: Bulletin dinformation satistique de la PME année 2014/2015

N26

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- ان هذه الوكالة تعتبر الفرصة فتحت ابوابها لكل الشباب البطالين اللذين تتراوح اعمارهم من 19 ال 35 وأيضا 40 سنة، و هذه الفئة تعدفئة اكثر طلبا على العمل .
- تضع الوكالة بين يدي المستثمرين اسلوبين من التمويل (ثنائي و ثلاثي) و بمستويين , وذلك حسب القدرة و المساهمة الشخصية.
- عملية التمويل تشمل مرحلة الانشاء المؤسسة , و كذا توسيعها.
- قلصت الوكالة الفوائد البنكية ، و اخذت بها على عاتقها بضمان من قبل الصندوق الكفالة المشتركة لضمان الاخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ,الى ان اصبحت معدومة 0 .
- الوكالة و اضافة الى عملية التمويل ، ترافق و تتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبلها
- حتى تتمكن المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة من العمل و التطور , خصص لها تنفيذ ما نسبته 100/20 من اجمالي المشاريع العمومية المحلية المطروحة في المناقصات .

1: خلاصة:

من خلال هذه الدراسة يتم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأحد الآليات التي إنتهجتها الجزائر بصفة عامة وولاية بسكرة بصفة خاصة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكآلية لدفع الشباب لإقامة مشاريع من جهة أخرى، ولقد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة والكم اللابأس به من مناصب الشغل التي وفرتها، إلا انها تظل كتجربة حديثة مقارنة بالتجارب العالمية.

2: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بعد الإحاطة بالنظرية لمختلف متغيرات الموضوع، واسقاط أهم الافكار إلى الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى الإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة كالتالي:

- تختلف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وذلك بإختلاف معايير تصنيف المعتمد في كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد، فبعض المؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تكون من ضمن المؤسسات الكبيرة الحجم في الدول النامية.وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى
- يمثل الدعم مؤسسات المتوسطة الصغيرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية يحد في بقاء أو فناء المؤسسة ككل لذا توجب عليها إجتياز عقبات والمشكلات التمويلية وتأثيرها على النشاط الإقتصادي ككل إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها، إن مختلف أشكال الدعم وامتيازات من طرف هيئات الدعم الحكومية والوكالات لتمويل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على إستمراريتها

وبقاءها، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وإستعادة أنشطة إقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

أ -نتائج النظرية:

-يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تؤهله للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الوطنية والعالمية، كسهولة على الحصول على التمويل الذي يعتبره أداة إنشاء وتوفير فرص العمل.

-قبل القيام بأي نشاط أو إنشاء أي مشروع يجب النظر إلى الاقتصاد ككل. من خلال البحث على المصادر التمويلية تدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن تكون بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبأقل تكاليف باستخدامها بعقلانية من أجل تحقيق الربح مع النمو.

-تعتبر لونساج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب L'ansej هي آلية فعالة تعمل على تدعيم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوانب المالية وحتى التنظيمية، حيث تعمل على دفع عجلة تنمية اقتصادية من المحلية إلى العالمية.

ب- النتائج التطبيقية:

-أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة في مؤسساتها المنتجة، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير دعم مالي والفني لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

-إن مختلف أشكال الدعم وامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة تهدف أساسا إلى تشجيع وإنشاء وترقية المؤسسات المصغرة والعمل على توسيعها، استمراريتها وبقائها، كما أيضا تكون في استعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

-تهدف الوكالة حاليا لتوجيه أصحاب المشاريع نحو النشاطات الفلاحة والأشغال العمومية والري وكذا صناعات التحويلية أي مجالات التي تستجيب للطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف الضمان استمرارية وتحقيق مداخيل من جهة أخرى.

-تخفيض نسب الفوائد على القروض المقدمة من قبل الوكالة (ANSEJ) إضافة إلى البنوك والمؤسسات والبنوك المالية إلى 100%

4: الاقتراحات والتوصيات:

من بين التوصيات التي نقترحها نذكر ما يلي:

-الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ تجربة كلية لان ذلك يكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف والمؤهلات البشرية والمالية والمادية والثقافية.

-طرح بدائل تمويلية جديدة للحد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية باعتبارها أهم المشاكل التي تتعرض نمو هذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.

-توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو النشاطات ذات قيمة مضافة عالية تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشئة.

-إزالة العقابات البيروقراطية عن طريق تبسيط إجراءات والقليل منها مع إنشاء مواقع التسجيل الإلكتروني لطلبات الدعم والتمويل.

5: آفاق الدراسة:

-دور التمويل الأجنبي الغير مباشر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إستراتيجية البنوك التجارية لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهيئات الداعمة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

الكتب:

1 -تشالز هيكس، ترجمة مصطفى الجبالي, لطفي الرفاعي و آخرون،**نظام التكلفة حسب الأنشطة**, النشر العلمي و المطابع, جامعة الملك سعود, الرياض, 1999.

2 -جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E.**،ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان. بيروت، 2007.

3 -خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** : ايتراك للطباعة والنشر، مصر، **2008.**

4 -صفوت عبد السلام عوض الله, **اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع والتنمية**,دار النهضة العربية, مصر.

5 -القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** :ط1، دار وائل للنشر،الأردن، 2007، ص.121، .0122

6 -محمد علي احمد شعبان.**الصكوك والبنوك الاسلامية** . ط1، ادوات لتحقيق التنمية .دار المفكر الجامعي مصر، 2013.

7 -نهال فريد مصطفى، **اساسيات الاعمال في ظل العولمة** .الدار الجامعية ،مصر ،2005.

الأطروحات دكتوراه:

1 -نسيب انفال.دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكةالاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ،رسالة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية.

أطروحات الماجستير:

1 -غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

2 -غنية العيد شيخي، دور الشراكة الأورومتوسطية لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد مالي والنقدي، كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، 2009.

المجلات:

1 -عبد القادر محمد احمد, سعود فياض, **الصناعات الصغيرة في المملكة السعودية الدور و المعوقات**, مجلة التعاون الصناعي, العدد 50, السعودية, 1992.

الملتقيات:

1 -أدقدي عبد المجيد، عنوان المداخلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للجزائر، استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي: 18 و19 أفريل 2012.

2 -ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم" أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 /18 افريل 2006.

3 -غربي حمزة، قمان مصطفى، ملتقى حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 18-19 أفريل 2012.

4 -قدي عبد المجيد كوساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرةا ولمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19 / 18 افريل 2012 .

القوانين والمراسيم:

1 -المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000 / 190 المؤرخ في11/ 07/ 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في: 16/ 07/ 2000.

2 -المادة 13 من قرار رقم 187 المتضمن تنظيم داخلي للوكالة الداخلية المؤرخ في 24-11-2011.

3 -المادة 11 من قرار رقم 187 المتضمن تنظيم داخلي للوكالة الداخلية المؤرخ في 24-11-2011.

4 -المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290، المتعلق بتحديد الشروط والإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع مستواها، المؤرخ في: 06-09-2003، بمعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-157 المؤرخ في 20-06-2010. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06-03-2011.

5 -المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010.

6 -المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي: 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في 07-10-2010.

7 -المادة01 المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد67 ، الصادرة في 19 /1994/10.

8 -المادة01 المرسوم لتنفيذي رقم282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55، الصادر في: 26 /09/ 2001.

9 -المواد 02، 05 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المؤرخ في 06-09-2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996.

10 -المادة 13 من قانون 11-11، المتعلق بقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 18-07-2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في: 08-09-1996.

11 -المادة 13 من قانون 11-11، المتعلق بقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 18-07-2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في: 08-09-1996.

المواقع الإلكترونية:

1 -الموقع الرسمي للوكالة

http :www.ansej.org.dz/؟generaterueAr.aspix pageGenere=Accompanement

تقارير ومنشورات:

1 -المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول **التنمية البشرية لسنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية انجازات و آفاق** ، الدورة العامة الخامسة و العشرون، الجزائر، ديسمبر2004.

2- guide de création de la micro entreprise.

المقابلات:

1 –مقابلة مع السيد ومان علي، موظف مكتب التكوين، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة بسكرة، يوم: 08–04–2017، على الساعة .10.00 .